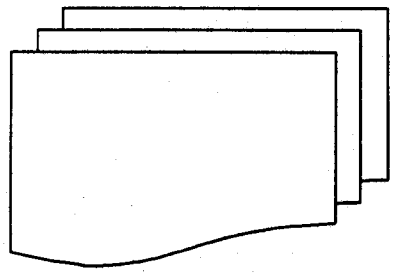

غَـرَيْـبُ الأَعـارِيب فِي مُغْنِي اللَّبِيـب لابن هِشَـامٍ الأنْصَـاريِّ

د/ عادل عبده محمود حسانين

مـــدرس اللغـويـــات فـــي الكليـــة

لجنة التحكيم

أ.د/ علـــى أحمـــد أحمـــد طلـــب	عضو اللجنة العلمية الدائمة
أ.د/ فتحـــى علـــى حـــسانين	عضو اللجنة العلمية المحكمة

المُقَدّمَـــة

الحَمْدُ لله الّذى عَلّمَ الإنْسَانَ مَا لَم يعْلَمْ، وَأَكْرَمَ نَبيَّهَ الأُميَّ باعْجَازِ البَيَان، الّذى أَفْحَمَ النَّاطقينَ بمَا يُوحَى إلَيْه من القُرْآن، وصَلَواتُ الله – سُبْحَانَهُ – عَلَى أَكْرَمِ المُرْسَلينَ سَيِّد الأَنْبيَاء والصِّدِّيقين، سَيّدنَا وَمَوْلاَنَا مُحَمَّد وَآله الطَّاهرينَ وأَصْحَابه الأَكْرَمينَ، وعَلَى التَّابعينَ لَهُم بإحْسَانٍ إلَـى يَـوْمِ الدِّين.

وبعـــــد

فَإنَّ اللُّغَةَ العَرَبيَّةَ من أَفْضَلِ اللُّغَات شَأنًا، وأعلاهَا مَكَانةً، وبهَا نَزَلَ كتَابُ رَبِّ العَالَمين، قَـالَ تَعَالَى:﴿ إنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقلُونَ ﴾. (سورة يوسف " ٢ ").

وَقَدْ هَيَّأ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ – لَهَا عُلَمَاءَ عَكَفُوا عَلَى دِرَاسَتهَا، وحَرَصُوا كُلَّ الحِرْصِ عَلَـى أَنْ تَكُونَ سَليمةً نقيَّةً، فَكَانت ولاَ تَزالُ مَوضعَ اهتمامهم، ومَظْهَرًا من مَظَاهر تَفَوقهم.

والنَّحْوُ بخاصّة يُمثلُ علْمًا مُهمًا من بين عُلُومها؛ ذَلكَ لأَنَّهُ طَريقَ الأَلْسنة الفَصيحة، وهو الأداةُ القويَّةُ لإظهار محاسنها وقد اهتَمَّ به العُلماءُ، وبذلُوا مَا في وسْعهم لتبقَى لَهُم عَرَبيتُهم سَليمةً بعيدةً عن اللَّحْن، وأظْهروا في ذلك جهدًا عظيمًا لاستخراج قَواعده، واستنباط مسائله؛ لأَنَّـهُ عنـدهم مقصدُهم يرجعون إليه في فَهْم المُراد، ويرتكزون عليه في خدْمَة المَعْنَى.

وقد كان ابنُ هشَام الأنصَاريُّ واحداً من الّذين اهتمُوا بقضاياه، واستنباطِ مسائله، وتوضـيحِ أحكامه، وله في ذلك باعٌ طويلٌ، ومؤلفاتٌ تُنْبئُ عن عَالمٍ جَليل.

وكان كتابه:(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، من أسْمَى المؤلفات قَدْرًا، وأعلاَها شَـأنًا، وقد اختلفت تَعْبيرات ابن هشَام وهو يعرضُ مسائلَ وأبوابَ هذا السِّفْرِ العظيم، فتَارةً نـراهُ بعـدَ عَرْضِ آراء النُّحَاة يَسِمُ بعضَها بأنّه بعيدٌ، وتَارةً يَقُول هَذا وَهمٌ أو تُوهم، وتارةً يقول هذا غَريبٌ، أو سَهْوٌ، أو خَطَأ.

وقد لفـتَ انتبَاهي كَثْـرةُ هذه التعبيرات؛ فأردتُ أنْ أدْرُسَ منها ما وصَفَـهُ ابـنُ هِـشَامٍ بـ:" الغَريب "، وقد أسميتُه:(غريب الأعاريب في مغني اللبيب، لابنِ هِشَامٍ الأنصاريّ).

وكانَ البَاعثُ علَى هذا عدة أُمُـورٍ:

الأمـــــــــرُ الأوّلُ:

أنّ دِرَاسةَ التّراث العربيّ توقفنا على طريقةِ النُّحَاةِ في التفكيرِ والتأليفِ، وتنـاولهم للقـضايا النحويَّة واللغـويَّة.

الأمـــــــــــرُ الثّـــاني:

أنّ العلاّمةَ ابن هشام لم يكن كحاطبِ ليلٍ يجمع كلّ ما تقعُ عليه عيناه وحسب، ولكنه كـــان يناقش ويفسّر ويحلّل، ولا يقبل من الأقوالِ إلاّ ما يراه صحيحًا في نظره.

الأمـــــــــــرُ الثّـــالـــــــث:

أنّ مصطلحَ:" الغـــريب "، من تعبيرات ابن هشامٍ التي تعبّر عن رده ورفـــضه بعـــض الآراء النحويـــة.

وقد اعتمدت في دراستي لهذه المسائل في كتاب:(مغني اللبيب عن كتب الأعاريـــب، لابـــن هشام) على النسخة المطبوعة، بتحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، مطبعة دار الشام للتراث.

وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ أن يأتي في مُقدّمة، وتمهيـــد، وفَصْلَين، وخَاتمة.

تضمنت المُقدمةُ: اسم البحث، وسبب اختياره، وخطته.

وفي التمهيد: تناولت مفهـــوم الغريـــب، وأسباب نشأته، وثماره.

وفي الفصل الأول: دراسة موجزة عن ابن هشام، وكتابه مغني اللبيب، وفيه مبحثـــان:

(أ) ابنُ هشَامٍ: حياته، وآثاره، ومكانته العلميَّة.

(ب) مغني اللّبيب: دراسة موجزة وافية.

الفصل الثاني: دراسة مسائل الغريب في مغني اللبيب، ويضم مبحثـــين:

(أ) دراسة غريب المفردات والحروف.

(ب) دراسة غريب الجمل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.

الفهارس الفنية.

وبعـــــد:

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهـــه الكـــريم وأن يجعلـــه في ميـــزان حسناتنا، إنه ولى ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

دكتور/عادل عبده محمود حسانين

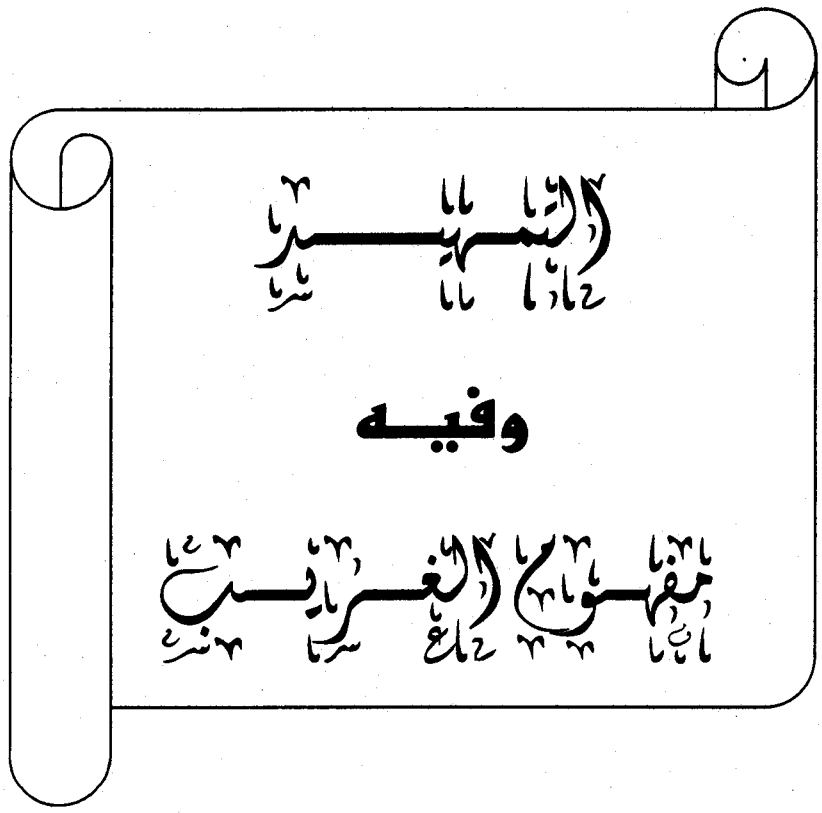
التمهيد
وفيه
مفهوم الغريب

مَفْهُومُ الغَرِيْبِ

قَالَ الخَلِيلُ:(الغَرِيبُ: الغَامِضُ من الكَلامِ، وغَرُبَتِ الكَلِمةُ غَرَابةً)[1].

وقَالَ الجَوْهَرِيُّ:(وغرب أي بعد، يقال: اغْرُبْ عَنِّي ، أي تَبَاعَدْ)[2].

وقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ:(يقال: تَكَلَّمَ الرَّجُلُ فأَغْرَبَ: إذَا جاءَ بغَرَائِبِ الكلامِ ونَوَادِرِه، وتَقُولُ: فلان يُغْرِبُ كَلامَه ويُغْرِبُ فِيه، وفِي كَلامِه غَرَابةٌ، وغَرُبَ كَلامُهُ، وقَدْ غَرُبت هَذِهِ الكَلِمَةُ، أيْ: غَمضت، فَهِي: غَرِيبَةٌ)[3].

وقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ:(والغَرِيبُ: الغَامِضُ من الكلامِ، وكَلمةٌ غَرِيبةٌ، وقَدْ غَرُبَتْ)[4].

وحَكَى عن الأصمعي أَنَّهُ قَالَ: أَغْرَبَ الرجلُ إغراباً، إذا جَاءَ بأمرٍ غَرِيبٍ[5].

وقَالَ الزبيديُّ:(والغَرْبُ: النَّوَى والبُعْدُ، كالغُرْبَة، بالفَتْح، ونَوًى غَرْبَة: بَعِيدَة، وغَرْبَةُ النَّوى: بُعْدُهَا)[6].

وقَالَ أَيْضًا:(والغُرْبُ بالضَّمِّ: النُّزُوحُ عن الوَطَنِ كالغُرْبَة، والتَّغَرُّب: البُعْدُ)[7].

وفِي:(المُعجمِ الوسيطِ):(غَرُبَ الكَلامُ غَرَابَةً: غَمُضَ وخفي، فَهُوَ: غَرِيبٌ، وأغْرَبَ فِي كَلامِه: أَتَى بالغَرِيبِ البَعِيدِ عَنِ الفَهْمِ)[8].

فَكَلِمةُ:(الغَرِيْبُ)، من الكَلِمَاتِ الَّتِي تَعددت وُجُوهُ استعمالَتِهَا، وإنْ كَانَ أَغْلَبُ استعمالاتُها فِي الكَلِماتِ غيرِ الشَّائِعَةِ فِي عَصْرٍ من العُصُورِ.

---

(١) كتاب العين ٤/٤١١.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ ٢/٢١٢.

(٣) أساس البلاغة ٢/١٥٢.

(٤) لسان العرب، لابن منظور ١/٦٣٧، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

(٥) لسان العرب ١/٦٣٧.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي ٣/٤٦٠.

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس ٣/٤٦٥.

(٨) المعجم الوسيط، تأليف/ إبراهيم مصطفى، وآخرين ٢/٦٤٧.

والمُرَادُ بِهَا هُنَا الخُرُوجُ عن القاعِدَةِ النَّحْوِيَّة، ومَا يحتاج إِلَى قياسٍ ونظيرٍ فِي سَائِرِ أَبْوابِ النَّحْوِ.

ويُمْكِنُ أَن نَلْمَسَ مَنْشَأَ الغَرَابَة، فِي بَعْضِ مَسَائِلِ النَّحوِ، فِي الآتِي:

١- الخُرُوجُ عن القاعِدَةِ النَّحْوِيَّة المُقَرَّرة.

٢- مُخَالَفَةُ مَا تَضَافَرت عَلَيْه نُصُوصُ النَّحْوِيِّينَ والمُعْرِبينَ.

٣- أَنْ يَنْفَرِدَ بِه المُتَكَلِّمُ، فَلاَ يسْمعُ من غَيرِه مَا لا يُوَافِقُهُ، ومَا لاَ يُخَالِفُهُ.

٤- الخُرُوجُ عن قِياسِ كَلاَمِ العَرَب، والاسْتِعْمَالِ المَألوف.

٥- الخروج عَمَّا لَيسَ أَصْلاً فِي كَلاَمِ العَرَب، ولاَ دَائِرٌ عَلَى أَلْسِنَتِهم.

٦- كَونُهُ مُخَالِفًا للقِيَاسِ والسَّمَاعِ جَمِيعًا.

فَهَذِهِ الأَسْبَابُ أدَّت إِلَى القَولِ بِغَرَابَةِ بَعْضِ الآراءِ النَّحْوِيَّة، وظُهُورِ هَذَا المُصْطلحِ بَيْنَ النَّحوِيِّينَ.

وأثمرت الغَرَابَةُ فِي بَعْضِ الآراءِ النَّحْوِيَّة إِلَى تَيْسِيرِ النَّحْوِ وتَبْسِيطِه، وَتَوْسِيعِ قَوَاعِدِه، فَزَادت مَعَانِي جَدِيْدَة لِبَعْضِ الأَدَوَات.

وأدَّت أيضاً إِلَى تَصْحِيحِ كَثِيرٍ من العَبَاراتِ والأَلفَاظِ الَّتِي تشيع عَلَى أَلْسِنَةِ المتكلمين، والَّتِي يُمْكِنَ أَن نَلْتَمِسَ لَهَا وَجْهًا فِي العَرَبِيَة تَصِحُّ بِه.

كَمَا أدَّت أيضًا إِلَى كَثْرَةِ الآرَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَة، وكَثْرَةِ التَّقْدِيرِ وَالتَّأْوِيلِ وَالتَّخْرِيجِ، وعَدَمِ الأَخْذِ بِبَعْضِ القِرَاءَات.

الفصل الأول

وفيه مبحثان

أ) ابن هشام: حياته، وآثاره، ومكانته العلمية.

ب) مغني اللبيب: دراسة

المبحث الأوّل

ابْنُ هِشَامٍ الأَنْصَارِيُّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوسُفَ بنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيُّ، المِصْرِيُّ، المُلَقَّبُ بـ:" جَمَالِ الدِّينِ " والمُكنّى بـ:" أَبِي مُحَمَّدٍ ".

مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ:

وُلِدَ فِي ذِي القعدة سنة ٧٠٨ من الهجرة، سنة ١٣٠٩ من الميلاد.

لَزِمَ الشِّهَابَ عَبْدَ اللَّطِيفِ بْنَ المُرَحِّلِ، وَتَلاَ عَلَى ابنِ السَّرَّاجِ، وسَمِعَ عَلَى أَبِي حَيَّانَ دِيوَانَ زُهَيرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى، وَلَم يُلازِمْهُ ولاَ قَرَأَ عَلَيه، وحَضَرَ دَرْسَ التَّاجِ التَّبْرِيزِيّ، وَقَرأَ عَلَى التَّاجِ الفَاكَهَانِيّ شَرْحَ الإِشَارَةِ لَهُ إلاَّ الورقةَ الأخيرةَ، وتَفَقَّهَ للشَّافِعِيِّ، ثُمَّ تَحَنْبلَ فَحفِظَ مُختصرَ الخَرقِيّ فِي دُونَ أربعةِ أَشْهُرٍ، وذَلكَ قَبلَ مَوتِهِ بخمسِ سِنِينَ[1].

ثَقَافَتُهُ وَ مَكَانَتُه العلميَّة:

كَانت ثَقَافَةُ ابْنِ هِشَامٍ ثَقَافَةً وَاسِعَةً، فقد كانَ واسِعَ العِلْمِ، ثَاقِبَ النَّظَرِ، أَرَاؤهُ سَدِيدةٌ، بُحُوثُهُ فَرِيدةٌ.

قَالَ ابْنُ خَلْدُونَ:(إنَّ ابْنَ هِشَامٍ عَلَى عِلْمٍ جَمٍّ، يَشْهدُ بِعلوّ قَدرِهِ فِي هذه الصِّنَاعةِ ووفورِ بضَاعتِه منهَا، وكَانَ يَنْحُو فِي طريقتِه مَنْحَى نُحَاةِ أهلِ الموصلِ الذين اقتفَوا أَثَرَ ابْنِ جِنِّي، واتَّبَعُوا مُصْطلحَ تَعْلِيمِه، فَأَتَى من ذلكَ بِشَيْءٍ عجيبٍ دَالٍّ عَلَى قُوةِ مَلَكتِهِ واطِّلاَعِهِ)[2].

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ ٩٣/٣، السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي ٥٥/٣، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي ٣٣٦/١٠، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي ٥٣٦/١، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبليّ ١٩١/٦، ١٩٢، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكانيّ ٤٠٠/١، والأعلام، للزركليّ ١٤٧/٤، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده ١٩٨/١.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٥٤٧/١.

وَقَالَ أَيضًا:(وَمَا زِلْنَا – ونَحْنُ بالمَغرب – نَسْمعُ أَنَّهُ ظَهَرَ بِمصْرَ عَالِمٌ بالعربيةِ يُقالُ لَهُ:" ابْنُ هِشَامٍ " أَنْحَى من سِيْبَوَيْهِ)[1].

صِفَاتُهُ وَأَخْلاَقُهُ:

اشْتهرَ ابنُ هِشَامٍ بأَخْلاَقٍ طَيِّبَةٍ نَبِيلَةٍ، وأَوصَافٍ حَسَنَةٍ كَرِيمَةٍ، فَقَدْ كَانَ مُتَواضِعًا، شَدِيدَ الشَّفَقَةِ، رَقِيقَ القَلْبِ.

وقَد مَدَحَهُ ابْنُ حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيُّ بِهَذِه الصِّفَاتِ قَائلاً:(والْفَرِدَ بالفوائدِ الغريبةِ، والمباحثِ الدقيقةِ، والاستدراكات العجيبةِ، والتحقيقِ البالغِ، والاطلاعِ المفرطِ، والاقتدارِ علَى التصرُّفِ في الكلامِ، والملكةِ الَّتي كانَ يتمكَّنُ من التعبيرِ بها عن مقصودِهِ بمَا يريدُ، مع التواضعِ، والبرِّ، والشَّفقةِ، ودَماثةِ الخُلُقِ، ورقّةِ القَلْبِ)[2].

آثَارُهُ العلْميَّة:

أتقَنَ ابنُ هِشَامٍ كثيرًا من عُلُومِ العربيةِ، وغيرها، وقد تنوعت تلك العلُومِ، وتعددت، فلم تقتصر على فَنٍّ واحدٍ، بل تناولت النَّحْوَ، والصَّرْفَ، واللُّغَةَ، والتفسيرَ، والقراءات، وغيرَها.

وهذهِ المؤلَّفات قال عنها الشوكانيُّ:(وطالات مصنَّفاتُهُ في غالبِ الأقطارِ)[3].

وسأكتفي هُنا بذكرِ المؤلفاتِ النَّحويَّة:

١- الإعراب عن قواعد الإعراب[4].

٢- الألغاز[5].

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[1].

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ ٣/٩٣، ٩٤.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ ٣/٩٣، ٩٤.

(٣) البدر الطالع ١/٤٠٢.

(٤) طبع هذا الكتاب في بيروت سنة ١٩٧٠م، بتحقيق الدكتور/ رشيد عبد الرحمن العبيدي، كما طبع في الرياض سنة ١٤٠١هـ، تحقيق الدكتور/ علي فوده نيل.

(٥) طبع هذا الكتاب في بيروت سنة ١٩٨١هـ، تحقيق/ أسعد خضير.

٤- التحصيل والتفصيل لكتاب التكميل[٢].

٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد[٣].

٦- التذكرة في النحو[٤].

٧- تعليق على ألفية ابن مالك[٥].

٨- الجامع الصغير في النحو[٦].

٩- الجامع الكبير في النحو[٧].

١٠- حواشٍ على ألفية ابن مالك[٨].

١١- حواشٍ على التسهيل[٩].

١٢- حواشٍ على شرح الألفية، لابن الناظم[١٠].

١٣- رسائل نحوية كثيرة، منها:

أ- رسالة في أحكام:(لـــو)، و:(حتَّى)[١١].

ب- رسالة في إعراب:(أنت أعلم ومالك)[١٢].

---

(١) هذا الكتاب مشهور، وقد طبع مرارًا.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤، والبدر الطالع ١/٤٠١.

(٣) طبع هذا الكتاب في بيروت سنة ١٩٩٨م، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤، وبغية الوعاة ٢/٦٩، وهدية العارفين ١/٤٦٥.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤، والبدر الطالع ١/٤٠١. وهو مفقود.

(٦) طبع هذا الكتاب في بدمشق سنة ١٣٨٨هـ، تحقيق/ محمد شريف الزيبق.

(٧) حقق هذا الكتاب الدكتور/ أحمد الهرميل ونشره بالقاهرة عام ١٩٨٠م.

(٨) ذكر الدكتور صلاح رواي في مقدمة تحقيقه لشرح اللمحة البدرية ١١٦، أنه يوجد من هذا الكتاب نـــسخة خطية محفوظة بدار تحت رقم ٨١٧ نحـــو.

(٩) ذكره الشيخ/ خالد الأزهريّ في (التصريح ١/٥) أنه يقع في مجلدين.

(١٠) ذكره السيوطيّ في (بغية الوعاة ٢/٦٩).

(١١) ذكرها الشيخ/ خالد الأزهريّ في (التصريح ١/٥)، وهي مفقودة.

(١٢) ذكرها السيوطيّ في الأشباه والنظائر ٤/٨٣، ٩٠.

ج- رسالة في انتصاب: لغةً، وفضلاً، وإعراب: خلافًا، وأيضًا، وهلم جرًّا [1].

د- رسالة في:(التنازع)[2].

هـ- رسالة في:(كاد) وأخواتها [3].

و- رسالة في معاني حروف النحو[4].

١٤- رفع الخصاصة عن قُرَّاء الخلاصة[5].

١٥- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرحه[6].

١٦- شرح البردة[7].

١٧- شرح التسهيل[8].

١٨- شرح جمل الزجاجي[9].

١٩- شرح قصيدة:(بانت سعاد)[10].

٢٠- شرح اللمحة لأبي حيان[11].

---

(١) حققها الدكتور/ حاتم صالح الضامن، باسم:(المسائل السفرية في النحو)، ونشرها في بيروت عام ١٩٨٣م.

(٢) ذكرها السيوطيّ في الأشباه والنظائر ١٨١/٤- ١٩٠.

(٣) ذكر الدكتور/ عمران شعيب في كتابه:(منهج ابن هشام ٣٨) أنها موجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٩٧ نحو.

(٤) يوجد منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٦ نحو.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ٩٤/٤، والبدر الطالع ٤٠١/١.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٩٤/٣، وبغية الوعاة ٦٩/٢، والكتابان مطبوعان أكثر من إحدى عشرة طبعة.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٩٤/٣، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية الوعاة ٦٩/٢.

(٨) ينظر: الدرر الكامنة ٩٤/٣، والبدر الطالع ٤٠١/١.

(٩) طبع هذا الكتاب في بيروت سنة ١٩٨٩م، تحقيق الدكتور/ علي محسن عيسى.

(١٠) طبع هذا الكتاب مرارًا، أشهرها تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد.

(١١) طبع هذا الكتاب مرتين الأولى في بغداد سنة ١٩٧٧م، تحقيق الدكتور/هادي نهر، والثانية في القاهرة سنة ١٩٨٤م بتحقيق الدكتور/صلاح رواي.

٢١- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب[١].

٢٢- فوح الشذا في أحكام كذا [٢].

٢٣- قطر الندي وبل الصدى وشرحه[٣].

٢٤- المباحث المرضية المتعلقة بـــ:" من " الشرطية[٤].

٢٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب[٥].

٢٦- نزهة الطرف في علم الصرف[٦].

وَفَاتُـــهُ:

تُوُفِّيَ ابْنُ هِشَامٍ – رَحِمَهُ اللهُ – بَعْدَ حَيَاةٍ حَافِلَةٍ بالجدِّ والاجْتِهادِ، والتَّأليفِ والتَّصْنيفِ، فِي لَيْلَةِ الجُمُعَةِ خَامِسِ ذِي القعدة سنةَ إحْدَى وستِّينَ وسبعمائة، من الهجرة، ودُفِنَ بَعْدَ صَلاةِ العَصْرِ بمقبرةِ الصُّوفِيَّةِ بِمِصْرَ[٧].

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤، والتصريح ١/٥.

(٢) طبع هذا الكتاب في بغداد سنة ١٩٦٣م، تحقيق الدكتور/ أحمد مطلـــوب، وفي القـــاهرة ١٩٨٧م بتحقيـــق الدكتورة/سهير محمد خليفة.

(٣) الدرر الكامنة ٣/٩٤، وقد طبعا في مصر عدة مرات.

(٤) طبع هذا الكتاب في بيروت سنة ١٩٨٧م، بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك.

(٥) طبع هذا الكتاب مرارًا، أشهرها تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٦) طبع هذا الكتاب بالقاهرة سنة ١٤١٠هـــ، ١٩٩٠م، بتحقيق الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي.

(٧) الدرر الكامنة ٣/٩٤، والنجوم الزاهرة١٠/٣٣٦، وبغية الوعاة ٢/٦٨، وشذرات الذهب ٦/١٩٣.

المبحث الثاني

كتاب مغني اللبيب

يُعدُّ كتابُ:(مُغني اللبيب عن كُتُب الأغَاريب)لابنِ هِشَامٍ الأنصاريّ، من أشهرِ الكُتبِ النَّحويَّةِ الَّتي ظَهرتْ فِي القَرْنِ الثَّامنِ الهجْرِيّ في المَشْرقِ العَرَبِيِّ.

انتهجَ فيه ابنُ هِشَامٍ منْهجًا فريدًا من نوعِه لم يسبقه إليه أحدٌ، إذ نراه قد قسَّمهُ إلى قسمين:

القسم الأوَّل: خَصَّه بالمفرداتِ والأدواتِ التي تُشبهُ مفاتيح البيانِ في لغتنا، وفيه أخذَ يوضح وظائفها وطرق استخدامها، مع بسط الآراء المتعلقة بها في أسلُوبٍ سهلٍ ميسرٍ.

القسم الثَّاني: تحدثَ فيه ابنُ هشامٍ عمَّا يلي:

١- الجملة وأقسامها المتنوعة، أحكامِ.

٢- الظرف والجارِّ والمجرور وأحكامهما.

٣- ما يكثر دورهُ في الكلام ويقبح جهله.

٤- الأوجه التي يدخلُ على المعربِ الخلل من جهتها.

٥- التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها.

٦- كيفية الإعراب.

٧- أمور كليَّة يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

وقَدْ وضَّح ابنُ هِشَامٍ منهجَهُ حيثُ يقولُ:(ووضعتَ هذا التصنيفَ على أحسنِ إحكامٍ وترصيفٍ، وتتبَّعتُ فيه مُقْفَلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومُعْضِلات يستشكلها الطلابُ فأوضحتُها ونقّحتُها، وأغلاطًا وقَعَتْ لجماعةٍ من المُعربين وغيرهم فنبهتُ عليها وأصلحتُها)[1].

(١) مغني اللبيب ٩/١.

ويتحدث عن الكتاب فيقول:(فدونك كتابًا تُشَدُّ الرِّحَالُ فيما دونه، وتقفُ عنْدَهُ فُحولُ الرِّجَالِ ولا يَعْدُونَه إذْ كانَ الوضع في هذا الغرضِ لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج نَاسجٌ علَى منْواله)[1].

وقد وصفَه الشّهابُ الخفاجيّ بالجنَّة، فقال:

مُغني اللَّبِيْب جَنَّةٌ أبْوابُهَا ثَمانيَة

أمَا تَراهَا وَهِيَ لا تَسْمَعُ فيها لاغيَة[2]

ويقولُ ابْنُ خلدون مشيدًا بهذا الكتاب:(ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوانٌ من مصرَ منسوبٌ إلى جمالِ الدّين بنِ هِشَامٍ من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعرابِ مُجملَة ومفصَّلة، وتكلَّم على الحروفِ، والمفردات، والجُمَلِ، وحذف ما في الصناعة من المتكررِ في أكثر أبوابه، وسمَّاهُ بـ:(المغني في الإعراب)، وأشَارَ إلى نكتِ إعرابِ القرآن كلها، وضَبَطَها بأبوابٍ وفصولٍ وقواعدَ انتظمَ سائرُها، فوقفْنَا منه عَلَى عِلْمٍ جَمٍّ، يَشْهدُ بعلوِّ قَدْرِهِ في هذه الصِّنَاعة، ووفورِ بضاعته منها)[3].

ولّما كان لـ:(مغني اللبيب) هذه المنزلة السامية في مجال التأليف النحوي، فقد شغل النحاة عدة قرون بما ألّفوا حوله من شروحٍ، وتعليقات، فضلاً عمَّن نظمه أو اختصره، ومن هذه المؤلفات:

١- تنزيه السلف عن تمويه الخلف، لابن الصائغ النحويّ (ت ٧٧٦هـ)[4].

٢- شرح مغني اللبيب، المسمى بشرح المزج، أو الشرح المزيج، للدماميني(ت٨٢٨)[5].

٣- كافي المغني، لشمس الدين بن عمار المالكيّ (ت ٨٤٤هـ)[6].

---

(١) مغني اللبيب ٩/١.

(٢) ينظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب ٥/١.

(٣) مقدمة ابن خلدون المجلد الأول الجزء الثاني ١٠٥٨، ١٠٥٩.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٢٤٨/٦، وكشف الظنون ١٥٧٢/٢.

(٥) حققه الباحث/ عبد الحافظ حسن مصطفى(رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بأسيوط عام ١٩٩٠م).

(٦) ينظر: كشف الظنون ١٥٧٢/٢.

٤- المنصف من الكلام على مغني اللبيب، لأبي العباس الشمنيّ (ت ٨٧٢هـ)[١].

٥- فتح القريب على شواهد مغني اللبيب، للسيوطيّ (ت ٩١١هـ)[٢].

٦- منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، لابن الملا (ت ١٠٠٣هـ)[٣].

٧- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)[٤].

٨- غنية الأريب في شرح مغني اللبيب، لحسن الأنطاكيّ (ت ١١٠٠هـ)[٥].

٩- شرح شواهد المغني، للشيخ القحطانيّ[٦].

وأخيرًا، نستطيع أن نقول: إن (كتاب مغني اللبيب كتاب) علّم المتعلمين وأفاد الباحثين، واستحق أن يوصف من قِبَلِ مؤلفه – وقد قيل له:(هلاّ فسرت القرآن أو أعربته! فقال:" أغناني المغني ")[٧].

وكان وسيظل الكتاب كما أراد مصنفه:(كِتابًا تُشَدُّ الرِّحَالُ فيما دونه، وتقفُ عِنْدَهُ فُحولُ الرِّجَالِ ولا يَعْدُونَه).

---

(١) طبع هذا الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٠٥هـ.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٦٩/٢، وكشف الظنون ١٥٧٢/٢.

(٣) ينظر: كشف الظنون ١٥٧٢/٢.

(٤) طبع هذا الكتاب بدمشق سنة ١٩٧٣م، بتحقيق الدكتور/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١٥٧٢/٢، وهدية العارفين ٤٤٢/٢.

(٦) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠ نحو حليم.

(٧) ينظر: حاشية الأمير على المغني ١١٧/٢.

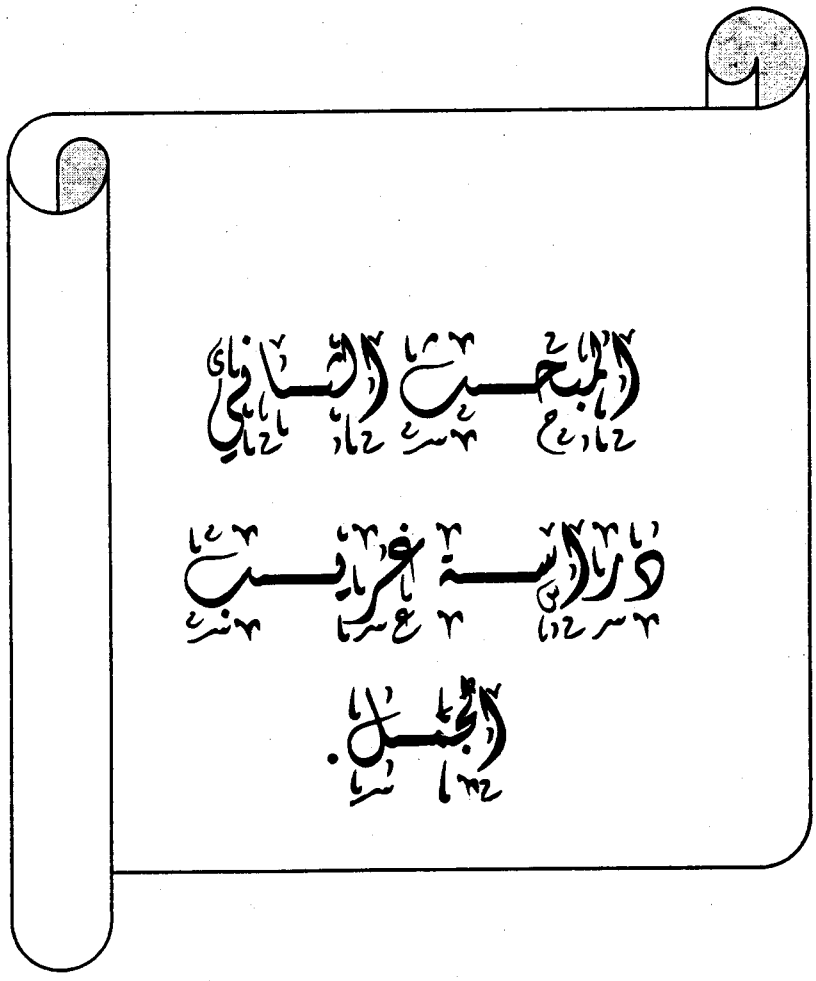
المبحث الثاني
دراسة غريب
الجمل.

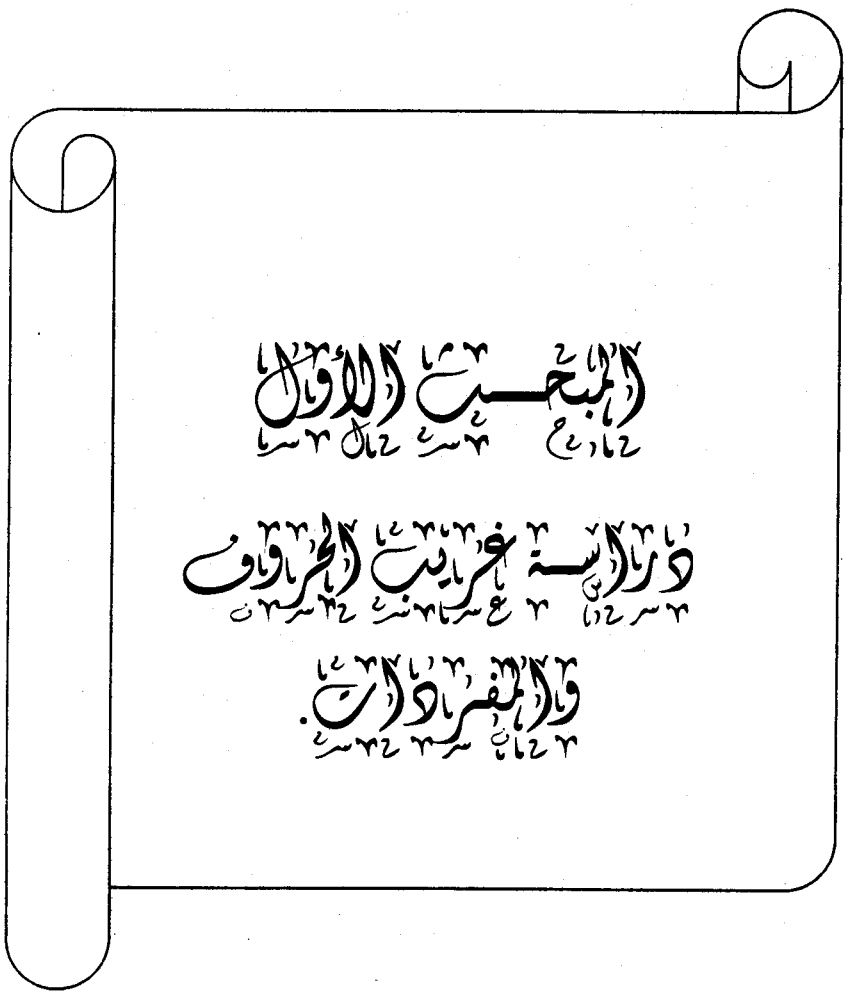
المبحث الأول
دراسة غريب الحروف
والمفردات.

المسألةُ الأولى

مَجِيءُ: (أَلْ) للاستِفْهَامِ

(أَلْ) هِيَ الَّتِي يُسمِّيهَا النَّحْوِيُّونَ:" الأَلِفَ واللاَّمَ "، وهُمَا اللَّتانِ للتَّعْرِيف، وكُلُّهُم يَـذْهَبُونَ إلى أَنَّهَا:" اللاَّمُ " زِيدت عليها أَلِفُ الوَصْلِ، إلاَّ الخَلِيلَ[1] وَحْدَهُ، فَزَعَمَ أَنَّها حَرفٌ واحِدٌ بجُملَتِـهِ بَسِيطٌ، ولذَلِكَ كَانَ يُسَمِّيه:" أَلْ " كـ:" قَـدْ ".

والصَّحِيحُ أَنَّها:" لاَمُ التَّعْرِيفِ " دَخلتْ عَلَيهَا هَمْزَةُ الوَصْلِ، كَمَا قَالَ الجُمْهُورُ، بَدليلِ أَنَّها تَسقطُ فِي الدَّرجِ كَمَا تَسقطُ سَائِرُ أَلِفَاتِ الوَصْلِ فَتَقُولُ: بِالرَّجُلِ، ومِنَ الرَّجُلِ، ولو كَانت أَلِفَهَـا أَلِفَ قَطْعٍ لَثَبَتَتْ فِي موضعٍ من الدَّرجِ، ولَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ [2].

وتَأتِي: (أَلْ) عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُـهٍ:

أَحَدهَـا: أَنْ تكونَ اسمًا مَوصُولاً، بِمَعْنَى:(الَّذِي) وفروعه، وهي: الدَّاخِلَـةُ عَلَـى اسْـمِ الفَاعِلِ، نَحْو: الضَّارب، واسْمِ المفعولِ، نَحْو: المَضْرُوب.

الثَّانِـي: أَنْ تكونَ حَرْفَ تَعْرِيف، وهي: نَوعَان:

(أ) عَهْـدِيَّة، نَحْو قَوله تَعَالى:﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُـولَ أَخْذًا وَبِيلاً [3]﴾.

(ب) جِنْسِيَّـة، نَحْو قَوله تَعَالى:﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا [4]﴾.

الثَّالِـث: أَنْ تكونَ زَائِدَةً، وهِيَ نَوْعَان:

---

(١) الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ، الفَرَاهِيْدِيُّ، البَصْرِيُّ، كان إماماً في عِلْمِ النَّحْوِ، وكـان الخَلِيـلُ رجـلاً صالحاً، عاقلاً، حليماً، وقوراً، كان خيِّراً، متواضعاً، ذا زُهْدٍ وعفَافٍ، صنَّف: كتابَ العين، الذي بـه يتـهيأُ ضَبْطُ اللُّغَةِ، تُوفِّيَ سنة ١٧٠هـ. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغويّ ٥٤، وبغية الوعـاة في طبقات اللغـويين والنحاة، للسيوطيّ ٥٥٧/١.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي٧١/٧٠.

(٣) من الآيتيـن (١٥، ١٦) من سورة المزمل.(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ).

(٤) من الآيتيـن (٢٨) من سورة النساء.

(أ) لازِمَـة، نَحْو: النُّعْمَان، واللاّت، والعُزَّى، والآن.
(ب) وغَيْر لازِمَـة، نَحْو: الحَسَن، والفَضْل[1].

والـوَجْـهُ الغَـرِيْـبُ فِيْهَا: أَنَّها تَأتِي للاسْتِفْهَام، بِمَعْنَى:(هَـلْ).
قَالَ ابْنُ هِشَام:(مِنَ الغَرِيْـبِ أن:" أَلْ " تَأتِي للاسْتِفْهَام، وَذَلِكَ فِي حِكَايَـة قُطْـرُب:" أَلْ فَعَلْتَ " بِمَعْنَى: هَلْ فَعَلْتَ، وهُوَ من إبْدَال الخَفِيف ثَقِيلاً كَمَا فِي:" الآل " عِندَ سِيْبَوَيْه[2]، لَكِن ذَلِكَ سَهْلٌ؛ لأنَّهُ جُعِلَ وَسِيلَة إلى:" الأَلِف " الَّتِي هِي أَخَفُّ الحُرُوف)[3].
وقَالَ ابنُ جِنِّي[4]:(ورَوَيْنَا عَنْ قُطْرُبٍ عَنْ أَبِي عُبَيدَةَ[5] أَنَّهُم يقُولونَ:" أَلْ فَعَلْتَ " ومَعْنَاهُ: هَـلْ فَعَلْتَ)[6].

---

(١) رصف المباني ٧٠، ٧١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ٤٩- ٥١، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ٣٧/١.

(٢) الكتاب ١٤٧/١.
وهـو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بنى الحارث بن كعب، أبو بشر، أخذ اللغة عن الخليل، ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، صنف أعظم كتاب في العربية، وهو: الكتاب، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزابادي ٢٢١، وإنباه الرواه على أنباه النحاه، للقفطيّ ٣٤٦/٢، وبغية الوعاة ١٣٠/١.

(٣) مغني اللبيب ٥٤.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جنّي، أخذ عن أبي عليّ الفارسيّ، وعنه أخذ الثمانينيّ، وغيره، صنف: الخصائص، وسر الصناعة، وشرح تصريف المازنيّ، وغيرها، تُوُفّيَ سنة ٣٩٢هـ. ينظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ٢٤٤، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٥) مَعْمَر بن المثنى، التيميّ، اللغويّ، أبو عبيدة، أخذ عن يونس، وغيره، وأخذ عنه أبو عبيد، وغيره، صنّف: المجاز في غريب القرآن، ومعاني القرآن، وغيرهما، تُوُفّيَ سنة ٢١٠هـ. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ٧٧، وأخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافيّ٨٠.

(٦) سر صناعة الإعراب ١٠٦/١.

وهَذَا الوَجْهُ ذَهَبَ إليه الأُشْمُونيُّ[1]، فَقَالَ:(وتُسْتَثنَى الاستفهاميَّةُ؛ فإنَّها تَدخلُ عَلَى الفعلِ، نَحْو: أَلْ فَعَلْتَ " بمَعْنَى: هَلْ فَعَلْتَ، حَكَاهُ قُطْرُبٌ)[2].

كمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الشَّيخُ خَالدٌ الأَزْهَريُّ[3]، وقَيَّدَ المَعنَي بدُخُولِهَا عَلَى الفعْلِ المَاضِي.

وقَد اعتَرَضَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى مَجِيءِ:" أَلْ " الَّتي للتَّعْرِيفِ بِمَعْنَى:(هَلْ) الاسْتِفْهَاميَّة، وأَنَّ إبْدالَ:" الألفِ " فيهَا لَيْسَ كإبْدَالِ:" الهَمْزَةِ " مِنَ:" الهَاءِ " في:" الآل ".

قَالَ:(لَكِن ذَلكَ – أيْ الإبدالُ الواقِعُ في: الآل – سَهْلٌ؛ لأنَّهُ جَعَلَ وَسِيلَة إلى:" الألفِ " الَّتي هي أَخَفُّ الحُرُوف)[4].

وذلكَ لأَنَّ:" الهَاءَ " السَّاكنةَ أُبدلت هَمزَةً، فَاجتمعَ هَمْزَتانِ في كَلِمةٍ أولاَهُمَا مَفْتُوحَةٌ، والثَّانيةُ سَاكنةٌ، فَوَجَبَ إبدالُ السَّاكنةِ حَرْفًا مُجانسًا لحَرَكةِ مَا قَبلَها، وهو الألفُ، إذْ هُو المُجَانِسُ للفَتْحَةِ[5].

والصَّوابُ:

جَوَازُ مَجِيْءُ:" أَلْ " بمَعْنَى:" هَلْ "؛ لأَنَّهُ ثَبَتَ بالنَّقْلِ الصَّحِيحِ جوازُ ذَلكَ، ولأنَّ القَولَ بأنَّ أصْلَهَا:" هَلْ " قُلبت الهَاءُ هَمزةً فإنَّ ذَلكَ فيه إبدالُ الخَفيفِ ثَقيلاً.

---

(١) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، من أهل أشمون، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، تُوُفِّيَ سنة ٩٠٠هـ. ينظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي ٥/٦، والأعلام، لخير الدين الزركلي ١٠/٥.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٧/١، ٣٨.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٣٩/١.

وهو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري، له: المقدمة الأزهرية، والتصريح، والأزهرية، وشرح الأجرمية، تُوُفِّيَ سنة ٩٠٥هـ. ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٧١/٣، والأعلام ٢٩٧/٢.

(٤) مغني اللبيب ٥٤.

(٥) شرح مغني اللبيب، للدماميني المسمَّى بـ:" شرح المزج " ٣٠٧ (رسالة دكتوراه) إعداد/ عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، كلية اللغة العربية، أسيوط ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

المسألة الثانية

عطف الحرف على الحرف

(إمَّا) المَكْسُورةُ المُشَدَّدةُ:

مُرَكَّبةٌ عندَ سِيْبَوَيْهِ من:" إنْ " و:" مَا "، أُدغمت النُّونُ في الميمِ للتَّقارُبِ[1].

وَيَرى الهَرَويُّ[2]، والرَّضِيُّ[3]، وأبُوحَيَّانَ[4]: أنَّها حَرْفٌ بَسِيطٌ.

ولـ: (إمَّا) خَمْسَةُ مَعَانٍ[5]:

أحَدهَا: الشَّكُّ، نَحْو: جَاءَنِي إمَّا زَيدٌ وَإمَّا عَمْرٌو، إذَا لَمْ تَعْلَم الجَائي مِنْهُمَا

الثَّانِي: الإبْهَامُ، نَحْو قَوله تَعَالى:﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ[6]﴾.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣١.

(٢) الأزهية في علم الحروف ١٣٤.

وهو: علي بن محمد، أبو الحسن الهرويّ، كان عالماً بالنَّحْوِ، إمامًا في الأدب، جيد القياس، صنَّف: الذخائر في النحو، والأزهية في علم الحروف، تُوفِّيَ سنة٤١٥هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة، للسيوطيّ ٢/٢٠٥، والأعلام ٤/٣٢٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٢.

وهو: محمد بن الحسن الأستراباذيّ، المعروف بـ:" الرضيّ " وُلد بأستراباذ، اماً ، صنَّف: شرح كافية ابن الحاجب في النَّحْوِ، وشرح الشافية في الصرف، تُوفِّيَ سنة ٦٨٦هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٥٦٧، وشذرات الذهب ٥/٣٩٥.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/١٩٩٣.

وهو: محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بْن حيان، شيخ البلاد المصرية والشامية ورئيسها في علم العربية، من مؤلفاته: البحر المحيط، والنكت الحسان، والتذييل والتكميل، تُوفِّيَ سنة ٧٤٥هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٢٨٠، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقريّ التلمسانيّ ٢/٥٣٥.

(٥) رصف المباني ١٠١، والارتشاف ٤/١٩٩٢، ومغني اللبيب ٦٠.

(٦) من الآية (١٠٦) من سورة التوبة.

الثّالـــــث: التّخْيِيْرُ، نَحْو قَوله تَعَالى:﴿ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا[1] ﴾.

الرَّابع: الإِبَاحَةُ، نَحْو: تَعَلَّمْ إِمَّا فِقْهًا وإِمَّا نَحْوًا.

والخَامس: التَّفْصِيلُ، نَحْو قَوله تَعَالى:﴿ إِنَّـا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا[2] ﴾.

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي مَجِيءُ:(إِمَّا) الثَّانِيَة عاطفةً، في نَحْو: جَاءَنِي إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو.

فَأَثْبَتَـــها المُبَـــرِّدُ[3]، والـــصَّيْمَرِيُّ[4]، والمَـــالَقِيُّ[5]، وأَنْكَرهـــا يُـــونُسُ[6]،

---

(١) من الآيــة (٨٦) من سورة الكهف.

(٢) الآيــة (٣) من سورة الإنسان.

(٣) المقتضب ٢٨/٣.

وهـــو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّماليّ، شيخ أهل النحو والعربية ببغداد في زمانه، أخـذ عن الجرميّ، والمازنيّ، وغيرهما، صنّف: الكامل، والمقتضب، والمقصور والممـدود، وغيرهـا، تُـوُفّيَ سـنة ٢٨٥هـ. ينظر ترجمته في: أخبار النحويين ١٠٥، ونزهة الألباء ١٩٣.

(٤) التبصرة والتذكرة ١٣٨/١، ١٣٩.

وهـــو: عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصَّيمريّ، النحويّ، أبو محمد، له: التبصرة في النحو، وهو كتاب جليل، تُوُفّيَ سنة ٥٤١هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة، للقفطيّ ١٢٣/٢، والبلغة ١٧٢، وتاريخ الأدب العـربي، لبروكلمان ١٦٤/٥، ١٦٥.

(٥) رصف المباني ١٠٠.

وهو: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبو جعفر المالقيّ، النحويّ، كان مقرئاً عارفاً بالعربية، قرأ النحـو على أبي فرج المالقيّ، صنف: شرح الجزولية، ورصف المباني، وغيرهما، تُوُفّيَ سنة ٧٠٢هـ.

ينظر ترجمته في: البلغة ٧٨، وبغية الوعاة ٣٣١/١.

(٦) ينظر رأيه في: مغني اللبيب ٥٩، وشرح المغني (المزج) ٣٣٧، (رسالة).

وهو: يُونُسُ بْنُ حَبِيْبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الضَّبِّيُّ، البَصْرِيُّ، بارعٌ في النَّحْوِ، سَمِعَ من العـرب، وروى عنـه سِيبَوَيْهِ، وسَمِعَ منه الكِسَائِيُّ، والفَرَّاءُ، وكانت له حَلَقَةٌ ينتابها أهـلُ العِلْـمِ، وطـلابُ الأدبِ، وفـصحاءُ الأعرابِ، والبادية، تُوُفِّيَ ١٨٢هـ. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ٤٤، والبلغة ٧٨.

والفَارسيُّ[1]، وابْنُ كَيْسَانَ[2]، وَوَافَقَهُمُ ابنُ مَالك[3]؛ لمُلاَزَمَتِهَا غَالبًا:" الوَاوَ " العَاطِفَةَ.

والـوَجْـــهُ الغَـــرِيْـــبُ فِيْهَا: أَنَّها عَطَفَت الأَسمَ عَلى الاَسمِ، و:" الواوُ " عَطَفَت:" إمَّا " الثَّانية على:" إمَّا " الأُوْلى.

قَالَ ابْنُ هِشَام:(وَزَعَمَ بَعْضُهُم أَنَّ:" إمَّا " عَطَفَت الاسمَ عَلَى الاسمِ، و:" الواوُ " عَطَفَت:" إمَّا " على:" إمَّا "، وَعَطْفُ الحَرْف عَلَى الحَرْف غَرِيْبٌ)[4].

وَوَجْـــهُ غَـــرَابَته: أَنَّهُ لَو كَانَ لَكَانَ من عَطْف المُفْرَد عَلَى المُفْرَد، لَكِنَّ عَطْفَ المُفْرَد يُوجِـــبُ المُشَاركة في الإعْرَاب لَفْظًا ومَحلاً، وهُوَ مَفْقُودٌ في الحَرْف[5].

وهَذَا الوَجْهُ أَجَازَهُ: ابنُ جِنِّي[6]، وابْنُ الحَاجِبِ[7]، والأَنْدَلُسِيُّ[8].

---

(١) المسائل المنثورة ٤٠.

وهو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، أبو علي الفارسيّ، أخذ عن الزجاج، وابن السراج، وأخذ عنه ابن جنيّ، صنف: المقصور والممدود، والمسائل الحلبيات، والمسائل المنثورة، وغير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٣٧٧هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٠٨/١، وبغية الوعاة ٤٦٩/١.

(٢) ينظر رأيه في: مغني اللبيب ٥٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ٣٨٢/٣.

هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحويّ، أخذ عن المبرد، وثعلب، من تصانيفه: المهذب في النحو، واللامات، والبرهان، وعلل النحو، وغير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٢٩٩هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ١٨٣، وبغية الوعاة ١٨/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣.

وهو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ، الجيانيّ، أبو عبد الله جمال الدين، إمام العربية، كاد ينازع سيبويه شهرته، صنَّف: الألفية، وشرحها، والكافية الشافية، وغيرها، تُوُفِّيَ سنة ٦٧٢هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٢٢/٢.

(٤) مغني اللبيب ٦٠.

(٥) منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب، لابن الملا الحلبيّ٥٦٦/٢، (رسالة ماجستير) إعداد/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، كلية اللغة العربية بالقاهرة.

(٦) سر صناعة الإعراب ٣٨٦/١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/٢.

وهو: عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، صنف: الكافية في النحو، وشرحها، ونظمها، والشافية في الصرف، وغيرها، تُوُفِّيَ سنة ٦٤٦هـ. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان ٢٤٨/٣، وبغية الوعاة ١٣٤/٢.

(٨) المباحث الكاملية في شرح الجزولية، للأندلسيّ، ٣٦٦/١، (رسالة دكتوراه) إعداد/ حمدي عبد الحميد المقدم، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

وهو: القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقيّ، أبو محمد، قرأ النحو على أبي البقاء العكبريّ، وحدَّث عنه العماد البالسيّ، صنَّف: شرح المفصل، وشرح الجزولية، تُوُفِّيَ سنة ٦٦١هـ. ينظر ترجمته: بغية الوعاة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبليّ ٣٠٧/٥.

وَوَجْـــهُ الجَوَازِ عِنْدَهُم: أَنَّ:" إمَّا " الأُوْلَى معَ:" إمَّا " الثَّانيةَ حَرْفُ عَطْف، كُرِّرَتْ تَنْبيهًا عَلَى أَنَّ الأَمْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى الشَّكِّ، و:" الواوُ " جَامعَةٌ بَيْنهُمَا، عَاطِفَةٌ لـــ:" إمَّا " الثَّانية عَلَى الأُوْلَى، حَتَّى تَصيرا كَحَرْف وَاحد، ثُمَّ تَعْطفان مَعًا مَا بَعْدَ الثَّانيَة عَلَى مَا بَعْدَ الأُوْلَى[1].

وقَد اعْتَرَضَهُم الرَّضيُّ وَرَدَّ قَولَهم، قَالَ:(وهَذَا عُذْرٌ بَارِدٌ من وُجوه: لأنَّ تَقْدُّمَ بَعْضِ العَاطِف عَلَى المَعْطُوف عَلَيه وعَطْفَ بَعْضِ العَاطِف عَلَى بَعْضه، وعَطْفَ الحَرْف عَلَى الحَرف، غَيْرُ مَوجُودٍ فِي كَلامِهم، فَالحَقُّ: أَنَّ:" الوَاوَ " هي العَاطِفَةُ، و:" إمَّا " مُفيدَةٌ لأَحَد الشَّيْئَين، غَيْر عَاطفَة)[2].

والصَّـــــوابُ: أَنَّ:" إمَّا " الثَّانيةَ مُفيدَةٌ لأَحَد الشَّيْئَين، فَلَيست عَاطفَة؛ لأنَّ تَقْـــديمَ بَعْـــضِ العَاطِف عَلَى المَعْطُوف عَلَيه، وعَطْفَ بَعْضِ العَاطِف عَلَى بَعْضه، وعَطْفَ الحَرْف عَلَى الحَرف، غَيْرُ مَوجُودٍ فِي كَلامِ العربِ[3].

---

(١) شرح الرضيّ على الكافية ٢/٣٧٢، ٣٧٣، وشرح مغني اللبيب (المزج) ٣٣٩، (رسالة).

(٢) شرح الرضيّ على الكافية ٢/٣٧٣.

(٣) شرح الرضيّ على الكافية ٢/٣٧٣.

المسألة الثالثة

مَجِيءُ: (أَوْ) بِمَعْنَى: (الوَاوِ)

(أَوْ) حَرْفُ عَطْف، يُشْرِكُ مَا بَعْدَهُ وما قَبْلَهُ في الإعْرَاب، لاَ المَعْنَى، لأنَّكَ لَو قُلتَ: مَررتُ برَجُلٍ أَو امْرَأَة فـ:" أَوْ " أَشْرَكَت بينهُمَا في الجَرِّ، وأَثْبَتَت المُرُورَ لأحدِهِمَا دُونَ الآخر، وسَوَّت بينهُمَا في الدَّعْوَى[1].

ومَعَ لزومها للعَطْفِ، تدلُّ عَلَى مَعَانٍ مُختَلِفة.

والوَجْهُ الغَرِيبُ فيْهَا: أَنَّها تَأتي للجَمْعِ المُطْلَقِ، كـ:" الوَاوِ " فَتُفيدُ جَمْعَ المُتعَاطِفَينِ فِي الحُكْمِ، ولاَ تكُونُ حِينَئذٍ لأحدِهِمَا بَلْ لَهُمَا مَعًا.

قَالَ ابْنُ هِشَام:(ومن الغَرِيب أنَّ جَمَاعَةً منْهُم: ابْنُ مَالك ذَكَرُوا مَجِيْءَ:" أَوْ " بمَعْنَى: " الوَاوِ "، ثُمَّ ذَكَرُوا أَنَّهَا تَجِيءُ بِمَعْنَى:" وَلاَ " نَحْوَ:﴿ وَلا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ [2]﴾)[3].

وهَذَا الوَجْهُ قَالَ به بَعْضُ الكُوفِيِّينَ[4]، والأَخْفَشُ[5]، والجَرْمِيُّ[6]، والفَارِسِيُّ[7]، وَوَافَقَهُمُ ابنُ مَالِكٍ[8]؛ وشَرَطَ أَمْنَ اللَّبْسِ.

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١.

(٢) من الآية (٦١) من سورة النور.

(٣) مغني اللبيب ٦٢.

(٤) ينظر رأي بعض الكوفيين في: أمالي ابن الشجري ٧١/٣، ومغني اللبيب ٦٢.

(٥) معاني القرآن ٢٦٧/١.

وهو: سعيد بن مسعدة، المجاشعيّ، مولى بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنّ منه، صنف: كتاب الأوسط، ومعاني القرآن، وغيرهما، تُوُفّيَ سنة ٢١٥هـ. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ١١١، وأخبار النحويين ٦٦.

(٦) ينظر رأيه في: المسائل المنثورة ٤٢، ومغني اللبيب ٦٢.

وهو: أَبو عُمَرَ: صَالِحُ بْنُ إِسْحَاقَ، الجَرْمِيُّ، النَّحْوِيُّ، كان فقيهاً، عَالماً بالنَّحْوِ، أخذ: النَّحْوَ عن: يُونُسَ، والأَخْفَش، صنَّف: التنبيه، وكتابَ السِّير، وكتابَ العَرُوضِ، وغير ذلك، تُوُفّيَ سنة ٢١٥هـ.

ينظر ترجمته في: أخبار النحويين ٨٤، والبلغة ١٥٥.

(٧) المسائل البصريات ٧٢٥/١، ٧٢٦.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣.

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْه، وجُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ مَجِيءُ:" أَوْ " بِمَعْنَى:" الوَاوِ "؛ لأَنَّ مَعْنَى:" الوَاوَ " الجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِمَعْنَى:" أَوْ "[1].

واحْتَجَّ الكُوفِيُّونَ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِم بِقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى [2]﴾.

وبِقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا [3]﴾.

وبِقَوْلِ جَرِيْر:

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسِ أَوْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشَابا[4]

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ:(إِنَّمَا جَازَ بِـ:" أَوْ " اتِّسَاعًا؛ وذَلِكَ أَنَّهُم لَمَّا رَأَوا:" أَوْ " يُجْمَعُ بِهَا مَا بَعْدَهَا ومَا قَبْلَهَا، كَمَا جُمِعَ بِـ:" الوَاوِ " – وإِنْ كَانَ المَعْنَى مُخْتَلِفًا، شَبَّهُوهَا بِهَا فَعَطَفُوا بِهَا فِي هَذَا المَوضِعِ، كَمَا يُعْطَفُ بِـ:" الوَاوِ)[5].

وجَعَلَ ابنُ جِنِّي مَجِيءَ:" أَوْ " بِمَعْنَى:" الوَاوِ "، من بَاب:" تدريجِ اللُّغَةِ "؛ وذَلِكَ أَنَّ يُشْبِهَ شَيْءٌ شَيئاً من مَوضِعٍ، فَيَمْضِي حُكْمُهُ عَلَى حُكْمِ الأَوَّلِ، ثُمَّ يُرَقَّى مِنْهُ إِلَى غَيرِهِ، فمن ذَلِكَ قَولُهُم: جَالِسِ الحَسَنَ أَو ابْنَ سِيرِينَ، ولو جَالَسَهُمَا جَمِيعًا لَكَانَ مُصِيبًا مُطِيعًا لاَ مُخَالِفًا، وإِنْ كَانت:" أَوْ " إِنَّمَا هِيَ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ[6].

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١، والجنَى الداني في حروف المعاني، للمراديّ ٢٣٠.

(٢) من الآيــة (٤٤) من سورة طَــه.(صَلَّى اللهُ عَلَيْــهِ وسَلَّمَ).

(٣) الآيــة (٦) من سورة المرسلات.

(٤) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ٦٦، وأمالي ابن الشجريّ ٧٩/٢، ٧٤/٣ ، وأوضــح المــسالك ١٦٦/٢، والمقاصد النحويّة، للعينيّ ٢٥٩/٢، والأشمونيّ ٧٨/٢، والتصريح ٣٠٠/١.

اللُّغَــةُ:" ثَعْلَبَةُ، ورِيَاحٌ، وطُهَيَّةُ، والخِشَابُ ": قبائل عربية.

الشَّاهِــدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسِ أَوْ رِيَاحًا ": حيث جاءت:" أو " بمعنى:" الواوِ " على رأي الكوفيين ومن وافقهم.

(٥) المسائل البصريات ٧٢٦/١، ٧٢٧.

(٦) الخصائص ٣٤٧/١.

وَاعْتَرَضَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى مَجِيْءِ:" أَوْ " بِمَعْنَى:" وَلاَ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَلا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ [1]﴾.

قَــالَ:(وهَذِهِ هِيَ تِلْكَ بِعَينِهَا، وإِنَّمَا جَاءَتْ:" لاَ " تَوكِيدًا للنَّفْي السَّابِقِ، ومَانِعَةً من تَــوَهُّمِ تَعْلِيقِ النَّفْي بالمَجْمُوعِ لاَ بِكُلِّ واحدٍ، وذَلكَ مُستفَادٌ من دَليلٍ خَارجٍ عن اللَّفْظِ وهــو الإجْمَــاعُ، ونَظِيرهُ قَوْلُكَ: لاَ يَحِلُّ لَكَ الزِّنَا والسَّرِقَةُ، ولو تركت:" لاَ " فِي التَّقْدِيرِ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ)[2].

والصَّــوابُ:

جَوَازُ استِعمالِ:" أَوْ " بِمَعْنَى:" الوَاوِ "، مَعَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وذَلِكَ لِوُرُودِ الشَّواهِدَ من القــرآنِ الكرِيمِ، والشِّعْرِ العَرَبِيِّ، الَّتِي تُؤَيِّدُ جَوَازَ الاستِعمالِ.

والقَــوْلُ بالجَــوَازِ فِيْهِ إِثْرَاءٌ لِلُّغَــةِ، وسَعَــةٌ فِي الاستِعمــالِ.

---

(١) من الآيــة (٦١) من سورة النــور.

(٢) مغني اللبيب ٦٢.

المسألة الرابعة

مجيء (إذْ) في الابْتِداءِ

(إذْ) أصْلُهَا أن تكونَ ظَرْفًا للمَاضي من الزَّمان، مُضَافةً أَبَدًا إِلَى الجُمْلَة، والتَّنوين هو المُعَوِّض منها، نَحْو: جِئْتُ إذْ قَامَ زَيْدٌ، وقوله تَعَالَى:﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ[1] ﴾.

وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّ مَوضِعٍ ظَرْفًا؛ إِذْ هِيَ مُتَوغِّلَةٌ فِي البِنَاءِ، لاَ تَخْرُجُ عنهُ أصْلاً، ولكن حُكِمَ لَهَا باسْمِيَّتِهَا؛ لأَنَّهَا فِي مَعْنَى:" حِيْنَ "[2].

وَتَأتِي:" إِذْ " عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُه، منهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا للزَّمَنِ المَاضِي، ولَهَا أَرْبَعَةُ اسْتعمَالات:

أحَدهَا: أَنْ تَكُونَ ظرفًا وهو الغالب، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ[3] ﴾.

الثَّاني: أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً بِه، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ[4] ﴾.

الثَّالث: أَنْ تَكُونَ بَدَلاً من المَفْعُول، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا[5] ﴾، فـ:" إِذْ " بَدَلُ اشْتِمَالٍ من:" مَرْيَمَ ".

الرَّابع: أَنْ تَكُونَ مُضَافًا إليها اسْمُ زَمَانٍ صَالِحٍ للاستغناء عَنهُ، نَحْو: يَومَئذٍ، وحِينَئذٍ، أو غَير صَالِحٍ لَهُ، نَحْو: قوله تَعَالَى:﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا[6] ﴾.

وزَعَمَ الجُمْهُورُ أَنَّ:" إِذْ " لاَ تَقَعُ إلاَّ ظَرْفًا، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهَا[7].

والوَجْهُ الغَرِيْبُ فِيْهَا: أَنَّها تَأتِي فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَإٍ.

---

(١) الآيــة (٦) من سورة الزلزلة.

(٢) رصف المباني ٦٠.

(٣) من الآيــة (٤٠) من سورة التــوبة.

(٤) من الآيــة (٨٦) من سورة الأعــراف.

(٥) الآيــة (١٦) من سورة مريــم.

(٦) من الآيــة (٨) من سورة التــوبة

(٧) مغني اللبيب ٨٠.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(ومن الغَرِيبِ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ[1] قَالَ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِم:﴿ لَمِنْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً [2]﴾ إِنَّهُ يجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقديرُ: مَنُّهُ إِذْ بَعَثَ، و أَنْ يَكُونَ:" إِذْ " فِي مَحَلِّ رَفْعٍ كـ:" إِذَا " فِي قَولِكَ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيْرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا، أي: لَمِنْ مَنِّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ وَقْتَ بَعْثِهِ)[3].

اعْتِرَاضُ ابْنِ هِشَامٍ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ:

قَالَ:(فمقتضى هَذا الوجْه أَنَّ:" إِذْ " مُبْتَدَأ، ولاَ نَعْلَمُ بِذَلِكَ قَائِلاً.

ثُمَّ تَنْظِيرُهُ بِالمِثَالِ غَيرُ مُنَاسِبٍ؛ لأَنَّ الكَلامَ فِي:" إِذْ " لاَ فِي:" إِذَا " وكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ:" إِذْ كَانَ"

لأَنَّهُم يُقَدِّرُون فِي هَذَا المِثَالِ ونَحْوِهِ:" إِذْ " تَارَةً، و:" إِذَا " أخرى بِحَسَبِ المَعْنَى المُرَاد، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّ المِثَالَ يُتَكَلَّمُ بِهِ هَكَذَا، والمَشْهُورُ أَنَّ حَذْفَ الخَبَرِ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ، وكَذَلِكَ المَشْهُورُ أَنَّ:" إِذَا " المُقَدَّرَةَ فِي المِثَالِ فِي مَوضِعِ نَصْبٍ، ولَكِن جَوَّزَ عَبْدُ القَاهِرِ[4] كَونَهَا فِي مَوضِعِ رَفْعٍ تَمَسُّكًا بِقَولِ بَعْضِهِم: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيْرُ يَوْمَ الجُمْعَةِ، بِالرَّفْعِ، فَقَاسَ الزَّمَخْشَرِيُّ:" إِذْ " عَلَى:" إِذَا " والمُبْتَدَأ عَلَى الخَبَرِ)[5].

---

(١) ينظر: الكشاف ٢١٧/١.

وهو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله، كان واسع العلم، كثير الفضل، من مؤلفاته: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٣٣٨، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢.

(٢) من الآية (١٦٤) من سورة آل عمران.

ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه ٢٣.

(٣) مغني اللبيب ٨١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٤٣/١.

وهو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، النحويّ، كان من أكابر النحويين، صنف: الجمل، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف، والمقتصد في شرح الإيضاح، وغير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٤٧١هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٨٨/٢، والبلغة ١٨٥، ١٨٦.

(٥) مغني اللبيب ٨١.

والصَّـــوابُ: عَكْسُ مَا استغربه ابْنُ هِشَامٍ وهـــو:

جَوَازُ وُقُوع:" إِذْ " مُبْتَدَأ، لأَنَّ الجُمْهُورَ أجَازَ خُرُوجَهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ عِنْدَ إِضَافَتِهَا، وغَيْرَهم عِنْدَ الأَتْيَانِ بِهَا: مَفْعُـــولاً بِهِ، أو بَدَلاً من المَفْعُولِ بِهِ، وعَلَى هَذَا فَلاَ مَانِعَ من جَعْلِهَا مُبْتَدَأ، ولاَ يحْتـــاجُ فِيْهِ إِلَى سَمَاعٍ خَاصٍّ من العَـــرَبِ [1].

(١) شرح مغني اللبيب (المزج) ٤٤٥، وحاشية الدسوقيّ ٨٦/١.

المسألةُ الخامسة

انْتِصَابُ الضَّمِيْرِ عَلَى الحَالِ

سَألَ الكِسَائيُّ[1] سِيْبَوَيْه، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقُولُ:" قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ، فَإِذَا هُوَ هِيَ، أَوْ: فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا، فَقَالَ سِيْبَوَيْه فَإِذَا هُوَ هِيَ، ولاَ يَجُوزُ النَّصْبُ.

فَقَالَ الكِسَائيُّ: العَرَبُ تَرْفَعُ ذَلِكَ وتَنْصِبُ.

والصَّوَابُ: مَا قَالَهُ سِيْبَوَيْه: فَإِذَا هُوَ هِيَ، وهُوَ وَجْهُ الكَلاَمِ، مِثْل قَوْلِه تَعَالَى:﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ[2]﴾، وَقَوْلِه تَعَالَى:﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى[3]﴾.

وأَمَّا:" فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا " إِنْ ثَبَتَ فَخَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ واستعمال الفُصَحاء، كالجَزْمِ بـ:" لَنْ "، والنَّصْبِ بـ:" لَمْ "، والجَرِّ بـ:" لَعَلَّ "، وسِيْبَوَيْه وأَصْحابُهُ لاَ يَلْتَفِتُونَ لِمِثْلِ ذَلِكَ، وإِنْ تَكَلَّمَ بَعْضُ العَرَبِ بِه[4].

وَقَدْ ذُكِرَ فِي تَوْجِيْهِ النَّصْبِ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: لأَبِي بَكْرِ بْنِ الخَيَّاطِ[5]، وهُوَ: أَنَّ:" إِذَا " ظَرْفٌ فِيْهِ مَعْنَى:" وَجَدتُ "؛ فَجَازَ لَهُ أَنْ يَنْصِبَ المَفعولَ، وَهُو مَعَ ذَلِكَ مُخْبِرٌ بِهِ عَنِ الاسْمِ بَعْدَهُ[6].

---

(١) عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَبُو الحَسَنِ الكِسَائيُّ، إِمَامُ الكُوْفِيِّيْنَ فِي النَّحْوِ، واللُّغَةِ، صنَّف: كتابَ معاني القرآن، وكتابَ العَدَدِ، كتابَ النوادرِ الكبيرِ، وغيرَ ذلك، تُوفِّيَ سنة ١٨٢هـ. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٢٠، ونزهة الألباء ٦٦.

(٢) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة، والآية (٣٣) من سورة الشعراء.

(٣) من الآية (٢٠) من سورة طه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ).

(٤) مغني اللبيب ٩١.

(٥) أحمد بن محمد بن منصور أبو بكر بن الخياط، النحويّ، أديب من أصحاب المبرد، كان حميد الأخلاق، طيب العشرة، أخذ عنه: الزجاجيّ، والفارسيّ، صنف: معاني القرآن، والنحو الكبير، وغير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٣٢٠هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٢٩/١، والبلغة ٦٤.

(٦) شرح الرضيّ على الكافية ١١٢/٢، ومغني اللبيب ٩١.

الثّاني: أنّ ضَمِيْرَ النّصْبِ استُعيرَ في مَكَانِ ضَمِيْرِ الرّفْعِ، كَمَا استُعيرَ ضَمِيْرُ الرّفْعِ في مَكَانِ ضَمِيْرِ الجَرِّ، نَحْوَ:" مَا أَنَا كَأَنْتَ "، و:" لاَ أَنْتَ كَأَنَا "[1].

الثّالثُ: أنّهُ مفعولٌ بِهِ، والأَصْلُ: فَإِذَا هُوَ يُسَاوِيهَا، أو: فَإِذَا هُوَ يُشْابِهُهَا، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ فَانفصلَ الضّميرُ[2].

الرّابعُ: أنّهُ مفعولٌ مُطْلقٌ، والأَصْلُ: فَإِذَا هُوَ يَلْسَعُ لَسْعَتَهَا، ثُمَّ حُذِفَ الفعْلُ، وهُو: يَلْسَعُ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ من:" لَسْعَتَهَا "، وأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيه مَقَامَهُ؛ فانتصبَ لنِيَابتِه عن المَنْصُوبِ، فَانفصلَ لفَقْدِ مَا يَتّصِلُ بِهِ[3].

الخَامسُ: وهُوَ الوَجْهُ الغَرِيْبُ فِيْهَا: أنّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ من الضّمِيرِ فِي الخَبَرِ المَحْذُوف.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(أنّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ من الضّمِيرِ فِي الخَبَرِ المَحْذُوف، والأَصْلُ: فَإِذَا هُوَ ثَابِتٌ مِثْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ، فَانفصلَ الضّميرُ، وانتصبَ فِي اللّفْظِ عَلَى الحَالِ عَلَى سَبِيلِ النّيَابَةِ، كَمَا قَالُوا:" قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا "[4]، عَلَى إِضْمارِ:" مِثْل ". قَالَهُ: ابْنُ الحَاجِبِ فِي:(أَمَالِيه[5])، وَهُوَ وَجْهٌ غَرِيبٌ، أَعْنِي انْتِصَابَ الضّمِيرِ عَلَى الحَالِ)[6].

وَوَافَقَ ابْنَ الحَاجِبِ: ابْنُ مَالِكٍ[7] فِي جَوَازِ انْتِصَابِ الضّمِيرِ عَلَى الحَالِ.

والصّـــــوابُ:

جَوَازُ انْتِصَابِ الضّمِيرِ عَلَى الحَالِ، وذَلِكَ للآتِي:

---

(١) مغني اللبيب ٩١، وشرح مغني اللبيب (المزج) ٤٨٨.

(٢) مغني اللبيب ٩٢.

(٣) مغني اللبيب ٩٢، وشرح مغني اللبيب (المزج) ٤٨٩.

(٤) كلام منثور قاله: سيدنا عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، في حقّ الإمام عليّ بن أبي طالب (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ). ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ ٤/٢.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٤٢/٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٧٠/٢.

(٧) مغني اللبيب ٩٢.

أولاً: أنّ الخليلَ أجازَ:" لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحِمَارِ، فـ:" صَوْتُ " المُعَرَّفُ بإضَافَةِ إلَى: الحِمَارِ، صِفَةٌ لـ:" صَوْتٍ " النَّكِرَةِ، بتقديرِ:" مِثْلِ "، فَحُذِفَ المُضَافُ وهُو:" مِثْل " وأُقِيمَ المُضَافُ إليْهِ وهُو:" صَوْتُ " مقَامَهُ، فَيكون الوَصْفُ بِهِ بطَرِيقِ النِّيَابةِ لاَ بطريقِ الأصَالةِ[1].

ثانيًا: إذَا كَانَ المُضافُ إلَى مَعْرِفَةٍ كَلِمَةَ:" مِثْل " جَازَ أن تَخْلفَهَا المَعرفةُ فِي التَّنْكِيرِ، فَتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ[2].

ثالثًا: وُرُودُ انْتِصَابِ المَعْرِفَةِ عَلَى الحَالِ فِي قَوْلِ العَرَبِ:" تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبأ "[3].

فـ:" أَيْدِي سَبأ " نَصْبٌ عَلَى الحَالِ.

(١) شرح مغني اللبيب (المزج) ٤٩٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٠.

(٣) مجمع الأمثال، للميدانيّ ١/٢٧٥.

المسألة السادسة

زِيَادَةُ: (البَاءِ) فِيمَا أَصْلُهُ المُبْتَدَأ

(البَاءُ): مِنْ حُرُوفِ الجرِّ، وتَجُرُّ الظَّاهِرَ، والمُضْمَرَ، ولاَ تَكُونُ فِي كَلاَمِ العَرَبِ إلاَّ جَارَّةً لاَ غَيْرُ، وهِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقسَامٍ:

١- قِسْمٌ لاَ يُمْكِنُ أنْ تَكُونَ زَائِدَةً.

٢- قِسْمٌ لاَ تَكُونُ إلاَّ زَائِدَةً.

٣- قِسْمٌ يُحْتَمَلُ أنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وأنْ لاَ تَكُون.

ونَعْني بـ:" بالزَّائِـد " الَّذي دُخُولُهُ كَخُرُوجِه.

وبُطْلَقُ النَّحْوِيُّونَ:" الزَّائِـدَ " عَلَى مَا يَسْتَقِيمُ الكَلامُ دُونَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّه (١)﴾.

ويُطْلِقُونَ:" الزَّائِـدَ " أَيضًا عَلَى مَا يَصِلُ العَامِلُ إلى ما بَعْدَهُ، ولا يَمنَعُهُ من ذلكَ، وإن كَـانَ مَعْنَى لاَ يَصِـحُّ الكَلامُ دُونَـهُ، وذَلكَ كَـ:" لاَ " فِي قَـوْلِهِ تَعَـالَى:﴿ وَحَـسِبُواْ أَلاَّ تَكُـونَ فِتْنَـةٌ (٢)﴾، بنَصْبِ:" تَكُونَ "(٣).

والقِسْمُ الَّذي لاَ تَكُونُ فِيْهِ إلاَّ زَائِدَةً – وهي للتَّوكيد – لَهَا ستَّةُ مَواضِع.

أَحَدُهَـا: فَاعِـلُ:" كَفَى "، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَكَفَى بِاللّه شَهِيدًا (٤)﴾.

الثَّاني: المَفْعولُ، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (٥)﴾.

الثالث: خَبَرُ:" لَيْسَ " نَحْوَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وخَبَرُ:" مَا " نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَمَا رَبُّـكَ بِظَـلاَّمٍ لِّلْعَبِيـدِ (٦)﴾.

---

(١) من الآيـة (١٥٩) من سورة آل عمـران.

(٢) من الآيـة (٧١) من سورة المائـدة.

(٣) رصف المباني، للمالقيّ ١٤٢.

(٤) من الآيتيـن (٧٩، ١٦٦) من سورة النساء، ومن الآيـة(٢٨) من سورة الفتـح.

(٥) من الآيـة (١٩٥) من سورة البقـرة.

(٦) من الآيـة (٤٦) من سورة فصلت.

الرَّابعُ: الحَالُ المَنْفيُّ عَامِلُهَا، كَقَــولِه:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا[1]

الخَــامسُ: التَّوكيدُ بِــ:" النَّفْسِ "، و:" العَيْنِ "، وَجَعَــلَ مِنْهُ أَبُو حَيَّــانَ[2] قَولَــهُ تَعَــالَى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ [3]﴾.

السَّادسُ: المُبْتَدَأُ، وذَلكَ فِي قَوْلِهِم: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وخَرَجْتُ فَإِذَا بِزَيْدٍ[4].

وَ الــوَجْــهُ الغَــرِيْــبُ فِيْهَا: أَنَّهَا زِيدَت فِيمَا أَصْلُهُ المُبْتَدَأُ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(من الغَرِيب أَنَّهَا زِيدَت فِيمَا أَصْلُهُ المُبْتَدَأُ، وهُوَ اسْمِ:" لَــيْسَ " بِــشَرْطِ: أَنْ يَتَأَخَّــرَ إِلى مَوضِعِ الخَبَرِ، كَقِــرَاءَةِ بَعْــضِهِم[5]:﴿ لَّــيْسَ الْبِــرَّ بِــأَن تُوَلُّــواْ [6]﴾، بِنَــصْبِ: " البِرّ "، وقَــولِه[7]:

أَلَيسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتى يُصَــابُ بِبَعضِ الَّذِي فِي يَدَيه)[8]

---

(١) البيت من الوافر، قاله: القحيف العقيليّ.

الشَّاهِــــدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ " على زيادة :" الباءِ " في خبر:" ما " وهو: بِخَائِبَةٍ، وهو مــذهب ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ٣٨٥/١.

(٢) البحر المحيط ١٨٥/٢.

(٣) من الآيــة (٢٢٨) من سورة البقرة.

(٤) سر صناعة الإعراب، لابن جني ١٣٧/١، ورصف المباني ١٤٧، ومغني اللبيب ١٠٧، ١٠٨.

(٥) قرأ حمزة، وحفص، بنصب:" البرّ "، وقرأ الباقون بالرفع، ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه ٩٢، وحجة القراءات، لابن زنجلة ١٢٣.

(٦) من الآيــة (١٨٩) من سورة البقرة.

(٧) البيت من المتقارب، يُنسب لمحمود الوراق المتوفي سنة ٢٣٠هـ، في: الكامل في اللغــة، للمــبرد ١٧٥/٢، والبيان والتبيين، للجاحظ ١٩٧، وأمالي القالي ١٠٩/١، ويُنسب لمحمد بــن حــازم، في: أمــالي المرتــضى ٦٠٨/١، والتصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهريّ ٢٠١/١.

الشَّاهِــدُ فِيْهِ قَــوْلُهُ:" أَلَيسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتى " على زيادة:" الباء " في اسم:" ليس " المؤخَّر، وهــو: بِــأَنَّ الفَتى؛ إذ هو في تأويل اسمٍ مفردٍ مرفوعٍ، تقديره: أليس مصاب الفتى ببعض ما في يده عجيبًا.

(٨) مغني اللبيب ١١٠.

والصَّـــــــوابُ:

جَوازُ دُخُولِ:" البَاءِ " عَلَى اسْمِ:" لَيْسَ "، وذَلكَ للآتِي:

أوَّلاً: وُرودُ ذَلكَ فِي قِـــراءةٍ قُرآنيـــةٍ، كَمَا فِي الآيةِ السَّابِقَةِ، والَّذِي يُرَجِّحُهَا: أنّ المـــصدر المؤولَ أَعْرَفُ من المُحَلّى بالألفِ واللام، لأنه يُشْبِهُ الضميرَ من حيث إنه لا يُوصَف ولا يُوْصَفُ به، والأعرفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ، وغيرُ الأعرفِ الخبرَ، لِذَا رُجِّحَتْ قراءةُ نَصْبِ:" البِـــرّ "، عَلَـــى قراءةِ الرَّفْعِ[1].

ثانيًا: أنَّ السِّرَّ في ذَلكَ أنَّ المُبْتَدَأَ عِنْدَ دُخُولِ:" البَاءِ " يَكْتَسِبُ شَبَهًا بالخَبَرِ من حَيْثُ الصُّورة؛ بِسَبَبِ حُلُولِهِ مَحلَّهُ؛ فَيجسر عَلَى زِيادَةِ:" البَاءِ " فِيْهِ، كَمَا تُزَادُ فِي الخَبَرِ[2].

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبيّ ٢/٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) شرح مغني اللبيب(المزج) ٥٦٩.

المسألة السابعة

مَجِيءُ: (بَلْهَ) مَجْرُورَةً بـ: (مِنْ)

(بَلْهَ): يَأتي عَلى ثلاثة أوْجُه:

أحَدُهَا: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى:" دَعْ " وفَتْحُهُ للبِنَاء، ومَا بَعْدَهُ منصوبٌ عَلَى أنَّه مَفْعُولٌ بِه.

الثَّاني: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى:" التَّرْكِ " وفَتْحُهُ إعْرابٌ، ومَا بَعْدَهُ مَخْفُوضٌ عَلَى الإضَافَةِ نحو: لَيْسَ فِي الكَاذِبِ خصير بَلْهَ الخَاسِرِ، ومَعْنَاهُ: اترك الخَاسِرَ.

الثَّالثُ: اسمٌ مُرادفٌ لـ:" كَيْفَ "، وفَتْحُهُ للبِنَاء، ومَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ[1].

وحَكَى الرَّضِيُّ، والمُرَادِيُّ[2] عَنِ الأخْفَشِ وَجْهًا رَابِعًا، وهُوَ: أنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ[3].

وَ الوَجْهُ الغَرِيْبُ فِيْهَا: أنَّهَا استُعْمِلَتْ مُعْرَبَةً مَجْرُورَةً بـ:" مِنْ " خَارِجَةً عَنِ المَعَانِي الثَّلاثَة.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(مِنَ الغَرِيبِ أنَّ فِي:(البُخَارِيِّ[4]) فِي تَفْسِيرِ:﴿ الم[5]﴾، السَّجْدَة: يَقُولُ اللهُ تَعَالَى:" أعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا من بَلْهِ مَا اطَّلَعْتُمْ عَلَيْه)[6].

---

(١) معاني الحروف، للزجاجيّ ١٠، والجنى الداني ٤٢٤، ومغني اللبيب ١١٥.

(٢) الحَسَنُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ المُرَادِيُّ، المِصْرِيُّ، بَدْرُ الدِّيْنِ، أخذَ العَرَبِيَّةَ عن: السَّرَّاجِ الدَّمَنْهُورِيِّ، وأبِي حَيَّانَ، وغيرِهما، صنَّفَ: شَرْحَ التسهيلِ، وشَرْحَ الألفية، وغيرَهما، تُوُفِّيَ سنة ٧٤٩هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٤٠٢/١، وشذرات الذهب ١٧٩/٦.

(٣) شرح الرضيّ على الكافية ٧٠/٢، والجنى الداني ٤٢٤.

(٤) صحيح البخاري ١٤٥/٦.

وهو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله الجعفي، البخاريّ، الإمام في علْمِ الحديث، صنَّفَ: الجامع الصحيح، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير، وغيرَهما، تُوُفِّيَ سنة ٢٥٩هـ. ينظر ترجمته في: تقريب التهذيب، لابن حجر ١٤٤/٢، وتاريخ بغداد ٤/٢.

(٥) الآية (١) من سورة السجدة.

(٦) مغني اللبيب ١١٥.

وَوَجَّــهَ ابْنُ هِشَامٍ دُخُــولَ:" مِنْ " عَلَيْهَا بِأَمْــرَيْنِ:

الأَوَّل: أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنِ المَعَانِي الثَّلاثَــةِ.

الثَّاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى:" غَيْــر "[1].

ويَجُوزُ أَنْ تكُونَ مَصْدَرًا بِمَعْنَى:" التَّرْكِ "، و:" مِنْ " للتَّعْلِيلِ "، أيْ: مِنْ أَجْلِ تَــرْكِهِم مَــا اطَّلَعتُم عَلَيهِ من المَعَاصِي، فَلاَ تَكُونُ خَارِجَةً عَنِ المَعَانِي الثَّلاثَــةِ[2].

(١) مغني اللبيب ١١٥.

(٢) المنصف، للشمنّي ١/٢٤٠.

المسألةُ الثامنة

خُروجُ (التَّاءِ) الاسْميَّةِ عَنِ الخِطَابِ

(التَّاءُ): المُفْرَدَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

١- مُحَرَّكَةٌ فِي أَوَائِلِ الأَسْمَاءِ، وهِيَ حَرْفُ جَرٍّ، مَعْنَاهُ القَسَمُ، وتَخْتَصُّ باسْمِ: " اللهِ " تَعَالَى، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ [1] ﴾،

٢- مُحَرَّكَةٌ فِي أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ، وهِيَ حَرْفُ خِطَابٍ، نَحْوَ: أَنْتَ، وأَنْتِ.

٣- مُحَرَّكَةٌ فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَالِ، وهِيَ ضَمِيرٌ، نَحْوَ: قُمْتُ، وقُمْتَ، وقُمْتِ،

٤- سَاكِنَةٌ فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَالِ، وهِيَ حَرْفٌ وُضِعَ عَلاَمَةً للتَّانِثِ، نَحْوَ: قَامَتْ هِنْدٌ.

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ فِيهَا: أنَّ:" التَّاءَ " الاسْميَّةَ جُرِّدَتْ عَنِ الخِطَابِ، والتُزِمَ فِيهَا لَفْظُ التَّذْكِيرِ والإِفْرَادِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَمِنْ غَرِيبِ أَمْرِ:" التَّاءَ " الاسْميَّةَ أَنَّهَا جُرِّدَتْ عَنِ الخِطَابِ، والتُزِمَ فِيهَا لَفْظُ التَّذْكِيرِ والإِفْرَادِ فِي: أَرَأَيْتَكُمَا، و: أَرَأَيْتَكُمْ، و:أَرَأَيْتَكَ، و:أَرَأَيْتِكِ، وأَرَأَيْتَكُنَّ)[2].

وَقَدْ عَلَّلَ ابْنُ هِشَامٍ ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لو قالوا: أَرَأَيْتَمَاكُمَا جَمَعُوا بَيْنَ خِطَابَيْنِ لِمُخَاطَبٍ وَاحِدٍ فِي كَلاَمٍ وَاحِدٍ[3].

وَقَدِ اعْتَرَضَهُ الدَّمَامِينِيُّ[1]، فَقَالَ:(وقَدْ يُقَالُ: أَيّ مَحْذُورٍ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ أَجَازُوا مِثْلَهُ فِي أَفْعَالِ القُلُوبِ، نَحْوَ: عَلِمْتَكَ مُنْطَلِقًا، وعَلِمْتَمَاكُمَا مُنْطَلِقَيْنِ، أَيْ: عَلِمْتَ نَفْسَكَ، وعَلِمْتُمَا أَنْفُسَكُمَا)[2].

---

(١) من الآية (٨٥) من سورة يوسف (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٢) مغني اللبيب ١١٦.

(٣) مغني اللبيب ١١٦.

وَقَدْ أجَابَ الشُّمُنِّيُّ[٣]: بأنَّ أَفْعَالَ القُلُوبِ قَد اختُصَّت بأحْكَامٍ، منْهَا: جَوازُ كَـون فَاعلـهَا ومَفْعُولِهَا من نَوعٍ واحِدٍ، بأَنْ يكونَا ضَمِيْرَي: خِطَابٍ، أوتَكَلُّمٍ، أوغَيْبَـةٍ، فَـلاَ يُقَـاسُ عَلَيهمَـا غَيرهمَا[٤].

الثّاني: أنَّه امتَنَعَ اجتماعُهُمَا فِي: يَا غُلامَكُم، فَلَم يَقُولُوهُ، كَمَا قَالُوا: يَا غُلامَنَا، ويَا غُلامَهُـم، مَعَ أَنَّ:" الغُلامَ " طَارٍ عَلَيه الخِطَابُ؛ بسَبَبِ النِّدَاءِ؛ وأَنَّهُ خِطَابٌ لاثْنَين لا لوَاحِد، فَهَذَا أَجْدَرُ [٥].

وذَلكَ لأَنَّ الخِطَابَ فِي:" أَرَأَيْتَكُمَا " وَضْعِيٌّ لاَ طَارِئ، والمُخَاطبُ بِه اثْنَانِ لاَ واحِد.

وَيَقُـولُ ابْنُ جِنِّي فِي عِلَّةِ تَجْرِيد:" التَّاءَ " الاسْمِيَّةَ عَنِ الخِطَابِ، والتِزَامـا لَفْـظ التَّـذْكِيرِ والإفْرَادِ.

(فَتَرْكُ العَرَبِ هَذَا كُلّه، وإقْرَارهم:" التَّاء " مَفْتوحَة عَلَى كُلِّ حَـالٍ يَـدلُّ عَلَـى أَنَّ لَهَـا ولـ:"الكَاف" فِي هَذَا النَّحْوِ مَذْهَبًا لَيْسَ لَهُمَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوضِعِ.

وَإنَّمَا فُتِحَت:" التَّاءُ " فِي كُلِّ حَالٍ واقْتُصِرَ فِي عَلامَةِ المُخَاطَبِين وعَددهم عَلَى مَا بَعْدَ:" التَّاء " فِي قَولكَ للرَّجُلِ: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ وللمَرْأَة: أَرَأَيْتِكِ زَيْدًا مَا فَعَلَ، وأَرَأَيْتَكُمَـا، و: أَرَأَيْـتَكُمْ، وأَرَأَيْتَكُنَّ، بفَتْحِ:" التَّاءِ ألبَتَّةَ؛ لأَنَّهَا أخْلصت اسْمًا، وجُعِلت عَلاَمَة الخِطَابِ فِيمَـا بَعْـدُ)[٦].

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر، نحويّ، أديب، صنف: تحفـة الغريـب، وشرح البخاريّ، وشرح التسهيل، وغيرها، تُوُفّيَ سنة ٨٢٧هـ، وقيل: سنة ٨٢٨هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٦/١، والضوء اللامع ١٨٤/٧.

(٢) شرح المغني (المزج) ٦٠٥.

(٣) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن عليّ الشّمنيّ، أبو العباس تقيّ الدين، محـدّث مُفـسّر، نحـويّ، ولـد بالإسكندرية، صنف: شرح المغني لابن هشام، وحاشية على الشفا، وغيرهما، تُوُفّيَ سنة ٨٧٢هـ، وقيل: سنة ٨٢٨هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٧٥/١، والأعلام ٢٣٠/١.

(٤) المنصف ٢٤١/١.

(٥) شرح المغني (المزج) ٦٠٥.

(٦) سر صناعة الإعراب ٣١٢/١.

المسألة التاسعة

جَزْمُ الفِعْلِ بَعْدَ:(لَعَلَّ) عِنْدَ سُقُوطِ:(الفَاءِ)

(عَلَّ): لُغَةٌ فِي:" لَعَلَّ "، وهِيَ أَصْلُهَا عِنْدَ من زَعَمَ زِيَادَةَ اللاَّمِ[1].

وَهِيَ هُنا بِمَعْنَى:" عَسَى "، فِي المَعْنَى وهُوَ: التَّرَجِّي، وتعملُ عَملَ:" إنَّ " فَتنصِب الاسْمَ، وَترفع الخَبَرَ.

كُلُّ فِعْلٍ مَأمُور بِهِ، أو منهيٌّ عنهُ فلا بُدَّ أن يكونَ سببًا لِجَلْبِ مصْلَحة، أو دَفْعِ مَفْسدَة، وإلاَّ فَلا فائدَةَ فِي طَلَبِه، فمن لوازمِ الأمرِ بكُلِّ فعلٍ أو النهيّ عنهُ كونهُ سببًا لأمرٍ، فلهذَا إذا خلا الجوابُ فِي غيرِ النفيِّ من:" الفاءِ " وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ؛ لأنَّهُ جوابٌ لشَرْطٍ مُقدَّرٍ، دلَّ علَيه مَا قَبلَهُ.

تَقُولُ فِي الأَمْرِ: زُرْنِي أَزُرْكَ، وفِي النَّهيِّ: لاَ تَعْصِ اللهَ تَنَلْ رِضاهُ، وفِي الدُّعاءِ: اللَّهُمَّ ارزُقْنِي مَالاً أَتَصدَّقْ بِهِ، فتجزم عَلى تقديرِ:" إنْ "، ويجوزُ الرَّفْعُ عَلَى الاستئنافِ، أو عَلَى أنَّهُ حالٌ لمعرفةٍ، أو نَعْتٌ لنكرةٍ.

وتَقُولُ فِي الاستفهامِ: هَلْ تأتينَا تحدثْنَا، وفِي العرضِ: ألاَ تنزل تُصبْ خيرًا، وفِي التَّحْضيضِ: هَلاَّ أمرتَ تُطَعْ، وفِي التَّمنِّي: لَيْتَهُ عندَنا يحدثنا.

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ: أنَّ الفَعلَ قَدْ يُجْزَمُ بَعْدَ:" لَعَلَّ " الَّتي للتَّرَجِّي عِنْدَ سُقُوطِ:" الفَاءِ ".

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي:(شَرْحِ العُمْدَةِ[2]) أنَّ الفَعلَ قَدْ يُجْزَمُ بَعْدَ:" لَعَلَّ " عِنْدَ سُقُوطِ:" الفَاءِ "، وَأَنْشَدَ:

لَعَلَّ التِفَاتًا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ ... يَمِلْ بِكَ مِن بَعْدِ القَسَاوَةِ لِلرُّحْمِ[3]

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن:" اللام " الأولى في:" لَعَلَّ " أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة.
ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباريّ ٢١٨/١.

(٢) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٣٨، وشرح التسهيل ٣٩/٤.

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو من شواهد: عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٣٨، ويُروى في: شرح التسهيل ٣٩/٤.

لَعَلَّ التِفَاتًا مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرٌ ... يَمِلْ بِكَ مِن بَعْدِ القَسَاوَةِ لِليُسْرِ

وكذا في: الهمع ٣١٥/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ ٣٨٨/٣.

وهو غَرِيبٌ [1]).

وَوُجْـــهُ الغَـــرَابَـــة: أَنَّهُ لاَ يُعْرَفُ لغَيرِهِ[2].

وذَكَرَ السّيوطيُّ أنَّ أبَا حَيَّانَ أيضًا جَعَلَهُ من الغَرِيب.

قَالَ:(قَالَ أبو حيَّانَ: وجَزْمُهُ بَعْدَ التَّرَجِّي غَرِيبٌ جِدًّا، والقِيَاسُ يَقْبَلُهُ) [3].

وقَدْ سَبَقَهُمـــا الرَّضِيُّ [4].

والصَّـــــوابُ:

جوازُ جَزْمِ الفَعلِ بَعْدَ:" لَعَلَّ " عِنْدَ سُقُوطِ:" الفَاءِ ": لأنَّ كُلَّ مَا يُجَابُ بـــ:" الفاء " فينتصب المضارعُ بَعْدَ:" الفَاءِ " يصحُّ أنْ يُجابَ بمضارعٍ مَجزُومٍ، إلاَّ النَّفي، لأنَّ غَيْرَ النَّفي من الأشْيَاء الَّتِي تُجَابُ بـــ:" الفَاء " وينتصبُ المُضَارِعُ بَعْدَهَا[5].

---

(١) مغني اللبيب ١٥٥.

(٢) شرح مغني اللبيب(المزج) ٧٨٥.

(٣) الهمع ٢/٣١٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٥.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٥.

المسألة العاشرة

(الفاءُ) لا تفيدُ التَّرْتِيب

(الفاءُ): حَرْفٌ مُهْمَلٌ، خِلافًا لمن زَعَمَ[1] أَنَّهَا تَجُرُّ إِذَا نَابَتْ عَنْ:" رُبَّ "، ولمن ذَهَبَ[2] إِلَى أَنَّهَا تَنْصِبُ المُضَارِعَ فِي الأَجْوِبَةِ.

وتَرِدُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وتُفِيدُ ثَلاثَةَ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: التَّرْتِيبُ، وهُوَ نَوْعَانِ:

١- تَرْتِيبٌ فِي المَعْنَى، وهُوَ: أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ بِهَا لاَحِقًا مُتَّصِلاً، بِلاَ مُهْلَةٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ [3]﴾.

٢- تَرْتِيبٌ فِي الذِّكْرِ، وهُوَ: عَطْفُ مُفصَّلٍ عَلَى مُجْمَلٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي [4]﴾.

وَالوَجْهُ الغَرِيْبُ: أَنَّ:" الفَاءَ " لاَ تُفِيدُ التَّرْتِيبَ عِنْدَ الفَرَّاءِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَقَالَ الفَرَّاءُ[5]: إِنَّهَا لاَ تُفِيدُ التَّرْتِيبَ مُطْلَقًا، وهَذَا- مَعَ قَوْلِهِ إِنَّ:" الوَاوَ " تُفِيدُ التَّرْتِيبَ - غَرِيْبٌ، واحتجّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ [6]﴾ [7].

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢٦/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٧٤.

(٣) الآية (٧) من سورة الانفطار.

(٤) من الآية (٤٥) من سورة هود (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٥) يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَرْوَانَ الدَّيْلَمِيُّ، إمامُ العربية، كان أعْلَمَ الكُوفِيِّيْنَ بالنَّحْوِ بعد الكِسَائِيِّ، صنَّف: معاني القرآن، والمُذكَّرَ والمُؤنَّثَ، واللُّغات، والمصادرَ في القرآن، والحدودَ، وغير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٢٠٧هـ.
ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٩٠، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٦) من الآية (٧) من سورة الأعراف.

(٧) مغني اللبيب ١٦١.

قَالَ الفَـرَّاءُ:(وقَـوْلُهُ:﴿ وَكَم مِّن قَرْيَة أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا [1]﴾:

يُقَالُ: إنَّمَا أَتَاهَا البَأسُ من قَبْل الإهْلاك، فَكَيفَ تَقَدَّمَ الهَلاكُ؟ قُلْتُ: لأَنَّ الهَلاكَ والبَأسَ يَقَعَـانِ مَعًا؛ كَمَا تَقُولُ: أَعْطَيْتَنِي فَأَحْسَنْت، فَلَم يَكُنِ الإحْسَانُ بَعْدَ الإعْطَاءِ وَلاَ قَبلَهُ: إنَّمَـا وَقَعَـا مَعًـا، فَاسْتُجِيزَ ذَلكَ.

وَإنْ شِئْتَ كَانَ المَعْنَى: وَكَم مِّن قَرْيَة أَهْلَكْنَاهَا فَكَانَ مَجِيْءُ البَأسِ قَبْلَ الإهْلاَكِ)[2].

وَوَجْـــهُ الغَـــرَابَـــةِ: أَنَّ الفَرَّاءَ مُخَالِفٌ لقَولِ الجُمهُورِ فِي المَوْضِعَينِ.

والصَّـــوابُ:

أَنَّ:" الفَاءَ " تُفِيدُ التَّرْتِيبَ، فِيمَا احْتَجَّ بِهِ الفَرَّاءُ.

وأُجِيبَ عن احتجاجِ الفَرَّاءِ بجَوَابَينِ:

الأَوَّل: أَنَّ المَعْنَى: أَرَدْنَا إهْلاَكَهَا، ومَجِيْءُ البَأسِ وَاقِعٌ بَعدَ الإرَادَةِ، فتكُون للتَّرْتِيبِ المَعْنَوِيّ، وهَذَا اخْتِيارُ: الزَّمَخْشَرِيّ[3].

الثَّاني: أَنَّهَا للتَّرْتِيبِ الذِّكْرِي، فَلاَ يَلزمُ كونُ مَضْمُونِ العَطْفِ وَاقِعًا بَعـدَ زَمَـانِ مَـضْمُونِ المَعْطُوفِ عَلَيه؛ إذْ المَقْصُودُ التَّرْتِيبُ فِي الذِّكْرِ فَقطْ، وهُوَ حاصِلٌ، فيكُون من عَطْفِ المُفصَّلِ عَلَـى المُجْمَلِ؛ لأَنَّ مَجِيْءَ البَأسِ فِي حَالِ البَيَاتِ أو القَيْلُولَةِ تَفْصِيلٌ للإهْلاَكِ المُجْمَلِ[4].

---

(١) من الآيـة (٧) من سورة الأعـراف.

(٢) معاني القرآن ٣٧٢/١.

(٣) الكشاف ٦٧/٢.

(٤) شرح مغني اللبيب (المزج) ٨٠٩.

المسألة الحادية عشرة

مجيء:(الفاء) بمنزلة:(إلى)

تَقَعُ:(الفَاءُ): تَارَةً بِمَعْنَى:" ثُمَّ "، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ [1]﴾، فالفَاءَاتُ فِي:﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ ﴾، وفي:﴿ فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ ﴾، وفي: ﴿ فَكَسَوْنَا﴾، بِمَعْنَى:" ثُمَّ "، لتَرَاخِي مَعْطُوفاتِها، قَالَهُ: ابنُ مَالِك [2].

وتَقَعُ تَارَةً بِمَعْنَى:" الوَاوِ "، وَبِهِ قَالَ الجَرْمِيُّ فِي: الأمَاكِنِ والمَطَرِ خَاصَّة، بدَلِيلِ قَوْلِ امْرِئ القَيْس:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ [3]

وأنْكَرَ الأَصْمَعِيُّ [4] رِوَايَةَ الفَاءِ، فَقَالَ: إنَّمَا الرِوَايَةُ: وَحَومَلِ، لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ: جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ فَعَمْرٍو.

لأَنَّ:" الفَاءَ " تَقْتَضِي التَّفْرِيقَ، وهُو مُنافٍ لِمَا تُفْهِمُهُ:" بَيْنَ " من الاجتماعِ؛ لأَنَّ البَيْنِيَّةَ من المَعَانِي النِّسبِيَّةِ الَّتِي لا تقومُ إلاَّ باثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، وإذَا قُلتَ: المَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فقد أفَدتَ احتِواءهما واجتِمَاعهما [5].

---

(١) من الآيــة (١٤) من سورة المؤمنين.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٥٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٢٩، وهو من شواهد: الكتاب ٤/٢٠٥، والأصول ٢/٣٨٥، وابن يعيش ٢/١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٨١، والمقاصد النحوية، للعينيّ ٣/١٦٣، والهمع ٣/١٥٦، ١٦٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ " على أنّ:" الفاء " عاطفة بمزلة:" الواو ".

(٤) عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمع، أحد أئمة اللغة، والغريب، والأخبار، والملح، والنوادر، صنّف: الأصمعيات، وكتاب النوادر، وكتاب الأضداد، وغير ذلك كثير، تُوُفّيَ سنة ٢١٦هـ، وقيل: ٢١٧هـ. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ٨٠، وأخبار النحويين ٧٢.

(٥) أوضح المسالك، لابن هشام ٣/٣٥٩، والمقاصد النحوية، للعينيّ ٣/١٦٥.

وقَدْ أَجَابَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ رِوَايَةِ:" الفَاءِ " بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّقْدِيرَ: بَيْنَ مَوَاضِعِ الدَّخُولِ فَمَوَاضِعِ حَوْمَلٍ، كَمَا يَجُوزُ: جَلَسْتُ بَيْنَ العُلَمَاءِ فَالزُّهَّادِ[1].

الثَّانِي: أَنَّ الأَصْلَ:" مَا بَيْنَ " فَحَذَفَ:" مَا " دُونَ:" بَيْنَ "، و:" الفَاءُ " نَائِبَةٌ عَنْ:" إِلَى ".

وَهَذَا هُوَ الوَجْهُ الغَرِيبُ:

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَقَالَ بَعْضُ البَغْدَادِيِّينَ: الأَصْلُ:" مَا بَيْنَ " فَحَذَفَ:" مَا " دُونَ:" بَيْنَ "، كَمَا عَكَسَ ذَلِكَ مَن قَالَ:

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمٍ[2]

أَصْلُهُ:" مَا بَيْنَ قَرْنٍ " فَحَذَفَ:" بَيْنَ "، وأَقَامَ:" قَرْنًا " مَقَامَهَا، ومِثْلُهُ:﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا [3]﴾[4]، قَالَ: و:" الفَاءُ " نَائِبَةٌ عَنْ:" إِلَى "، ويَحْتَاجُ عَلَى هَذَا القَوْ إِلَى أَنْ يُقَال: وَصَحَّتْ إِضَافَةُ:" بَيْنَ " إِلَى:" الدَّخُولِ "؛ لاشتماله عَلَى مَوَاضِعَ، أَوْ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: بَيْ مَوَاضِعِ الدَّخُولِ، وكَونُ:" الفَاءِ " للغَايَةِ بِمَنْزِلَةِ:" إِلَى " غَرِيبٌ[5]).

---

(١) وهذا الجواب ذهب إليه: أبو جعفر النحاس، في: شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ٤/١، وأبو علي الفارسيّ، في: التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٢٥٤.

(٢) صدر بيت من البسيط، عجزه:

ولاَ حبالَ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلُ

بلا نسبة في: كتاب الجمل في النحو، للخليل ١٢١، وشرح مغني اللبيب (المزج) ٨١٢، والهمع ١٦٣/٣، وخزانة الأدب ٧/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي ٢٧/٤.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمٍ " على أن أصله:" مَا بَيْنَ قَرْنٍ " فَحَذَفَ:" بَيْنَ "، وأَقَامَ:" قَرْنًا " مَقَامَهَا.

(٣) من الآية (٢٦) من سورة البقرة.

(٤) ينظر: كتاب الجمل في النحو، للخليل ١٢١.

(٥) مغني اللبيب ١٦٢.

ومَا استَغْرَبَهُ ابْنُ هِشَامٍ من مَجِيْءِ:" الفَاءُ " نَائِبَةً عَنْ:" إِلَى "، أجَازَهُ: الفَرَّاءُ[1]، وابْنُ جِنِّي[2]، والرَّضِيُّ[3]؛ لدُخُولها عَلَى الأَمَاكِنِ خَاصَّة.

واسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بقَولِ العَرَب: مُطِرْنا ما بَيْنَ زُبالَةَ فالثَّعْلبيةَ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وقَد يُستَأنَسُ لَهُ عِنْدِي بمَجِيْءِ عَكْسِه – وهُوَ استعمال:" إِلَى " للعَطْفِ بمَنْزِلَةِ:" الفَاءُ " – في نَحْو قَوْلِه:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا ... إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلادٌ سِواهُما[4]

إِذْ المَعْنَى: شَغْبًا فَبَدَا، وَهُمَا مَوضِعَانِ، ويَدلُّ عَلَى إِرَادَةِ التَّرْتِيْبِ قَوْلُهُ بَعْدَهُ:

حَلَلتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً ... بِهَذا فَطابَ الوَادِيَانِ كِلاَهُما

وَهَذَا مَعْنًى غَرِيْبٌ؛ لأَنِّي لَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَهُ).

وَوَجْهُ الغَرَابَةِ: – كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ – أَنَّ هَذَا المَعْنَى لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ.

وَقد اعْتَرَضَ الدَّمَامِينيُّ عَلَى هَذَا الوَجْهِ:

أَوَّلاً: اعْتِرَاضُهُ عَلَى أَنَّ أَصْلَ:" مَا قَرْنًا "، مَا بَيْنَ قَرْنٍ، فَحَذَفَ:" بَيْنَ "، وأَقَامَ:" قَرْنًا " مَقَامَهَا، في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمِ

قَالَ:(وهَذِهِ دَعْوى لاَ دَلِيْلَ عَلَيهَا، ويجوزُ أن تكُونَ:" مَا " زَائِدَةً، و:" قَرْنًا " تَمْيِيزٌ،

---

(١) معاني القرآن ١/٢٢.

(٢) سر الصناعة ١/٢٥١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٦.

(٤) البيت من الطويل، قاله: جميل بثينة (ديوانه ١٢٣)، ويُروى فيه:

لَعَمري لَقَد حَسَّنتِ شَغباً إِلى بَدا ... إِلَيَّ وَأَوطاني بِلادٌ سِواهُما

وهو من شواهد: شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٤، وشرح مغني اللبيب (المزج) ٨١٣، والهمع ٣/١٦٣، وخزانة الأدب ٩/٤٦٢، ٤٦٤، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي ٤/٢٩.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَولُهُ:" شَغْبًا إِلَى بَدَا " على أنّ:" إِلَى " عاطفة بمنزلة:" الفاء ".

والمُغَيَّا مَحْذُوفٌ، أيْ: يَا أَحْسَنَ النَّاسِ قَرْنًا ومَا بَعْـدَهُ إِلَى قَدَمٍ، أو عَلَى إسْقَاطِ الخَـافِضِ، أي: مِـن قَرْنٍ إِلَـى قَـدَمٍ).

أَمَّا مَجِيْءُ:" الفَاءِ " نَائِبَةً عَنْ:" إِلَى " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّـا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا [1]﴾.

فَقَالَ:(وهَذَا لاَ يَتَعَيَّنُ، فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[2]:" مَا " هَذِهِ إِبْهَامِيَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي إِذَا قُرِنَـت باسْـمٍ نَكِرَةٍ أَفَهَمَتْهُ إِبْهَامًا وزَادَتْهُ شُيُوعًا وعُمُومًا، نَحْوَ: أَعْطِنِي كِتَابًا مَا، أو صِلَةٌ للتَّأكِيدِ، نَحْـوَ:﴿ فَبِمَـا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ [3]﴾، وانْتَصَبَ :﴿ بَعُوضَةً ﴾؛ لأَنَّهَا عَطْفُ بَيَانٍ لِـ:﴿ مَثَـلاً ﴾، أو مفْعُولاً لِـ:﴿ يَضْرِبَ ﴾، و:﴿ مَثَـلاً﴾ حَالاً عَن النَّكِرَةِ مُقَدَّمَةً عَلَيهِ، أو انْتَصَبَا مفْعُـولَينِ؛ فَجَـرَى:" ضَرَبَ " مَجْرَى:" جَعَلَ ")[4].

ثَانِيًا: اعْتِرَاضُهُ عَلَى استعمال:" إِلَى " للعَطْفِ بِمَنْزِلَةِ:" الفَاءُ " فِي قَـوْلِ الشَّاعِرِ:

وأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا

قَالَ:(فَإِنَّا لاَ نُسَلِّم إِرَادَةَ التَّرْتِيبِ فِي البَيْتِ الأَوَّلِ؛ لاحْتِمالِ أن تَكُونَ:" إِلَى " فِيْهِ للمَعِيَّـةِ، كَمَا يَقُولُ الكُوفِيُّونَ[5]، أو مُتَعلِّقَةً بِمَحذُوفٍ، إن لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ.

والبَيْتُ الثَّانِي لاَ يدلُّ عَلَى إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ فِي الأَوَّلِ؛ إِذْ حُلُولُها بأحدِ المَكَانَينِ بَعْـدَ حُلُولِهـا بالآخَرِ لاَ يَقْتَضِي أَنَّ المَكَانَ الأَوَّلَ حَبَّبَ إِلَيهِ أولاً بِسَبَبِ حُلُولِها فِيْهِ، وأَنَّ الثَّانِيَ حَبَّبَ إِليـه بَعْـدَ ذَلِكَ لِحُلُولِها بِهِ، إِذْ من الجَائِزِ أن يكونَ حُبُّ المَكَانَينِ حَصَلَ لَهُ فِي آنٍ وَاحِدٍ بَعْـدَ حُلُولِها فِيهِمَـا عَلَى التَّرْتِيبِ.

ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ دَلالَةُ البَيْتِ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الأَوَّلِ، لَمْ يَدلَّ عَلَى دَعوَاهُ أَنَّ:" إِلَـى " فِيْـهِ بِمَعْنَى:" الفَاءِ " لأَنَّ التَّرْتِيبَ الوَاقِعَ فِي الثَّانِي إِنَّمَا هُو بِـ:" ثُمَّ " لاَ بِـ:" الفَاءِ ")[6].

---

(١) من الآيـة (٢٦) من سورة البقـرة.

(٢) الكشاف ٢٦٤/١.

(٣) من الآيـة (١٥٥) من سورة النساء، و(١٣) من سـورة المائـدة.

(٤) شرح مغني اللبيب (المزج) ٨١٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢١٨/١.

(٦) شرح مغني اللبيب (المزج) ٨١٤.

والصَّـــــوابُ:

جَوَازُ مَجِيْءِ:" الفَاءِ " بمَعْنَى:" إلَى "، فَإنَّ:" أو " العَاطِفَةَ تَأتي بمَعْنَى:" إلَى "، وبمَعْنى:" إلاَّ "، ولَمْ يَقُـــلْ أَحَدٌ إنَّهَا مُجَرَّدَةٌ مِنَ العَطْفِ فِيْهِمَا، والعَطْفُ بِهَا وَاقِعٌ قَطْعًا كَمَا في:" مُطِرْنا ما بَيْنَ زُبالَةَ فالثَّعْلبيةَ "، وبَيْتِ امْرِئ القَيْسِ، وهي نَائِبَةٌ عَنْ:" إلَى "، لاَ أَنَّهَا بِمَعْنَاهَا[1].

أَمَّا مَجِيْءُ:" إلَى " بمَعْنَى:" الفاء " في بَيْتِ جَمِيل، فَلَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ؛ لأَنَّها فِيْهِ بِمَعْنَـــى الانْتِهَاءِ، أي: مُضَافًا إلَى بَدَا، وَذُكِرَ المُتَعَلَّقُ لإفَادَةِ أَنَّ:" إلَى " مَعَ مَجْرُورِهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الحَالِ من:" شَغْب "، ولإفَادَةِ أَنَّ الغَايَةَ دَاخِلَةٌ فِي المُغَيَّـــا[2].

(١) خزانـــة الأدب ١١/١١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٩/٤.

المسألةُ الثانيةُ عشرة

مَجِيءُ:(قَدْ) للنَّفْي

(قَدْ) نَوْعَان: اسْمِيَّةٌ، وحَرْفِيَّةٌ:

فَالاسْمِيَّة: مُرَادِفَةٌ لِـ:" حَسْبُ "، وهِيَ عَلَى الأَكثَرِ مَبنِيَّةٌ على السُّكون، يُقال:" قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ "، و:" قَدْنِي دِرْهَمٌ " بنُونِ الوِقَايَةِ حِرْصًا عَلَى بَقاءِ السُّكُونِ، وقَلِيلاً ما تَكونُ مُعرَبَةً يُقَال:" قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ " بالرَّفْعِ.

والحَرْفِيَّةُ: تَختَصُّ بالفعلِ المُتصَرِّفِ الخَبَريِّ، المُثبَت، المُجَرَّدِ مِنْ ناصِبٍ، وجَازِمٍ وحَرفِ تَنْفِيسٍ، وهِيَ - هُنَا - كَالجُزْءِ، فَلا تُفصَلُ مِنهُ بِشَيْءٍ إلاَّ بالقَسَمِ، نَحْوَ:" قَدْ - وَاللهِ - أَحْسَنتَ ".

ولَهَا ستَّةُ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: التَّوقُّعُ، وهُوَ مَعَ المُضَارِعِ، نَحْوَ:" قَدْ يَقدُمُ الغَائِبُ اليومَ ".

الثَّاني: تَقْرِيبُ المَاضِي من الحَالِ، نَحْوَ:" قَدْ أَقبَلَ العَالِمُ "، و:" قد قامَ زيدٌ ".

الثَّالثُ: التَّكثيرُ بِمَنْزِلَةِ:" رُبَّمَا "، نَحْوَ قَولِ عُبَيْدِ بْنِ الأَبْرَصِ:

قَدْ أَترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[1]

الرَّابِعُ: التَّحْقِيقُ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا[2]﴾.

الخَامِسُ: التَّقْلِيلُ، وتَختَصُّ المُضَارِعِ، نَحْوَ:" قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ "[3].

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ فِيهَا: أَنَّهَ تَأتِي للنَّفْي بِمَنْزِلَةِ:" مَا ".

---

(١) البيت من البسيط، وهو في: ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ١٨١/١، وابن يعيش ١٤٧/٨، ورصف المباني ٣٩٣، والهمع ٤٩٥/٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" قَدْ أترُكُ القِرْنَ " حيث جاءت:" قَدْ " للتكثير.

(٢) الآية (٩) من سورة الشمس.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٤/٢، ورصف المباني ٣٩٢، والهمع ٤٩٤/٢.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(السَّادِسُ: النَّفْيُ، حَكَى ابْنُ سِيْدَهْ[1]: قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فتَعْرِفَهُ، بنَصْبِ: " تَعْرِفَ "، وَهَذَا غَرِيْبٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ – يَقْصِدُ ابْنَ مَالِكٍ – فِي:(التَّسْهِيلِ[2]) بقَوْلِهِ: وَرُبَّمَا نُفِيَ بِـ:" قَدْ " فَنُصِبَ الجَوَابُ بَعْدَهَا[3]).

قَالَ ابْنُ سِيْدَهْ:(وَتَكُونُ:" قَدْ " بِمَنْزِلَةِ:" مَا " فَيُنْفَى بِهَا، سُمِعَ بَعْضُ الفُصَحَاءِ يَقُولُ: قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فتَعْرِفَهُ)[4].

ونَصْبُ المُضَارِعِ وَهُو:" تَعْرِفَ "، بَعْدَ:" الفَاءِ " دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ النَّفْيِ لِـ:" قَدْ ".

وَقَدْ أَنْكَرَ ابْنُ هِشَامٍ مَجِيْءَ:" قَدْ " للنَّفْيِ بِمَنْزِلَةِ:" مَا ".

قَالَ:(ومَحْمَلُهُ عِنْدِي عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِكَ للكَذُوبِ: هُوَ رَجُلٌ صَادِقٌ، ثُمَّ جَاءَ النَّصْبُ بَعْدَهَا نَظَرًا إِلَى المَعْنَى، وَإِنْ كَانَا – ابْنُ سِيْدَهَ، وابْنُ مَالِكٍ – إِنَّمَا حَكَمَا بالنَّفْيِ لِثُبُوتِ النَّصْبِ فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِمَجِيْءِ قَوْلِهِ:

وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[5]

وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِم:﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ[6]﴾[7]).

---

(١) علي بن أحمد بن سيده، اللغويّ، النحويّ، الأندلسيّ، أبو الحسن الضرير، كان عالماً بالنحو، واللغة، والأشعار، صنف: شرح إصلاح المنطق، والمخصص، وغير ذلك، توفي سنة ٤٥٨هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٢٥/٢، وبغية الوعاة ١٤٣/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٤/٤.

(٣) مغني اللبيب ١٧٥.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده ٧٤/٦.

(٥) عجز بيت من الوافر، قاله: المغيرة بن حبناء، وصدره:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ

وهو من شواهد: الكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والمقتضب ٢٢/٢، والأصول في النحو ١٨٢/٢، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٢٢١، ورصف المباني ٣٧٩، والمقاصد النحوية، للعيني ٣٥٥/٣.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" فَأَسْتَرِيْحَا " حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بعد:" الفاء " في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً.

(٦) من الآية (١٨) من سورة الأنبياء (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

وهي قراءة: عيسى بن عمر، بنصب:(فَيَدْمَغَهُ)، وضعفها الزمخشريُّ، قال:(وهو في ضَعْفِ قوله:

سأَتْرُكُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فَأَستريحا). ينظر: الكشاف ١٠٨/٣.

(٧) مغني اللبيب ١٧٥.

قَالَ سِيبَوَيْهِ:(وَقَدْ يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الوَاجِبِ فِي اضطرارِ الشِّعْرِ، ونَصْبُهُ فِي الاضطرار من حَيْثُ انتصبَ فِي غَيرِ الوَاجِبِ، وذَلِكَ لأَنَّكَ تَجْعَلَ:" أَن " العَامِلَةَ.

فَممَّا نُصِبَ فِي الشِّعْرِ اضطرارًا قَوْلُهُ:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

وهُوَ ضَعِيفٌ فِي الكَلاَمِ)[1].

والصَّوابُ:

أَنَّهُ لاَ مَانِعَ من مَجِيْءِ:" قَدْ " للنَّفي بِمَنْزِلَةِ:" مَا "؛ لأَنَّهُ سُمِعَ بَعْضُ الفُصَحَاءِ يَقُولُ: قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فتَعْرِفَهُ.

ونَصْبُ المُضَارِعِ وَهُو:" تَعْرِفَ "، بَعْدَ:" الفَاءِ " دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ النَّفْي لـ:" قَدْ ".

أَمَّا إِنْكَارُ ابْنُ هِشَامٍ مَجِيْءَ:" قَدْ " للنَّفْي بِمَنْزِلَةِ:" مَا "، فَلاَ دَلِيلَ عَلَيهِ، ومَدْفُوعٌ بِمَا وَرَدَ عن فُصَحَاءِ العَرَبِ.

وأَمَّا قِيَاسُ عَدَمِ استقَامةِ النَّصْبِ فِي الفِعلِ بَعْدَ:" الفَاءِ "، بالقِرَاءَةِ، والبَيْتِ؛ فغَيرُ سَدِيدٍ؛ لأَنه يُمكِنُ حَمْلُ الأفعالِ الَّتِي قبلها عَلَى تَأْوِيلٍ يُوجِبُ النَّصْبَ.

---

(١) الكتاب ٣/٣٩.

المسألةُ الثالثة عشرة

حَذْفُ مَعْمُول:(كَيْ) مَعَ بَقَاءِ النَّاصِبِ

ذهب الكُوفِيُّونَ[1] إلى أنَّ:" كَيْ " لا تكونُ إلا حَرْفَ نَصْبٍ، يَنْصِبُ المُضارِعَ، ولا يَجُوزُ أنْ تَكونَ حَرْفَ جَرٍّ، فهي نَاصِبَةٌ أبَداً.

وَاحْتَجُّوا بالآتي:

أوَّلاً: أنَّ:" كَيْ " من عَوَاملِ الأفْعَالِ، وما كان من عَوَامِلِ الأفْعَالِ لا يكون من حُرُوف الخَفْضِ.

ثانياً: دُخُولُ:" اللامِ " عليه كقولك: جِئْتُكَ لِكَيْ تَفْعَلَ هَذَا؛ لأنَّ حَرْفَ الخَفْضِ لا يدخلُ على مثْله.

وَأمَّا مَجِيئُهَا جَارَّة في نَحْو:" كَيْمَهْ " فَمَؤُولٌ عَلَى تَقْدِيرِ: كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا[2].

وَفِي هَذَا التَّأوِيلِ مُخَالَفَةٌ لِعِدَّةِ أُصُولٍ:

أحَدُهَا: كَثْرَةُ الحَذْف.

الثَّاني: إخْرَاجُ:" مَا " الاستفهامية عن الصَّدْرِ.

الثَّالِثُ: حَذْفُ ألفِها في غيرِ الجَرِّ.

الرَّابِعُ: حَذْفُ الفِعْلِ المَنْصُوبِ مع بقاءِ عاملِ النَّصْبِ، وكُلُّ ذلك لم يَثْبُتْ.

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ فِيهَا: حَذْفُ الفِعْلِ المَنْصُوبِ مع بقاءِ عاملِ النَّصْبِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(نَعَمْ، وَقَعَ فِي:(صَحِيحِ البُخَارِيِّ[3]) فِي تَفْسِيرِ:﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ[4]﴾، فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، أيْ: كَيْمَا يَسْجُدَ، وَهُوَ غَرِيبٌ جِدًّا، لاَ يَحْتَمِلُ القِيَاسُ عَلَيْهِ)[5].

---

(١) مجالس ثعلب ١٢٧/١، ومعاني الفرَّاء ٢٦٢/١، ومغني اللبيب ١٨٣.

(٢) الإنصاف ٥٧٠/٢، ٥٧١، والجنى الداني ٢٦٢، والأشموني ٢٨٠/٣.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٨٧١/٤، كتاب التوحيد بلفظ:(فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا)، ورواه أيضًا في تفسير سورة القلم في باب:(يوم يكشف عن ساق)٢٧٠٦/٦، بلفظ:(فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا).

(٤) الآية (٢٢) من سورة القيامة.

(٥) مغني اللبيب ١٨٣.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَعْمُولِ هَذِهِ النَّواصِبِ، وتَبْقَى هِيَ، لاَ اقْتِصَارًا وَلاَ اخْتِصَارًا، وَلاَ يَجُوزُ فِي نَحْوِ: أَتُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ؟ أَنْ تَقُولَ: أَتُرِيدُ أَنْ، وَتَحْذِفُ:" تَخْرُج "، وَلَوْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى حَذْفِهِ)[1].

وَهَذا الوَجْهُ الغَرِيْبُ فِيْهَا، أَجَازَهُ نَقْرَةُ كَار[2]، قِيَاسًا عَلَى حَذْفِ الفِعْلِ المَجْزُومِ وبَقَاءِ الجَازِمِ.

قَالَ:(لِمَ لاَ يَجُوزُ بَقَاءُ الحَرْفِ النَّاصِبِ، وحَذْفُ الفِعْلِ المَنْصوبِ، كَمَا يَجُوزُ بَقَاءُ الحَرْفِ الجَازِمِ، وحَذْفُ الفِعْلِ المَجْزُومِ، كَمَا فِي قَولِكَ: خَرَجْتُ ولَمَّا، أيْ: خَرَجْتُ ولَمَّا تَخْرُجْ)[3].

وَحَكَى السّيوطِيُّ أَنَّ بَعْضَ المَغَاربة أَجَازَهُ مُسْتَدلاً بِمَا وَقَعَ فِي:(صَحِيحِ البُخَارِيّ) فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، يُرِيدُ: كَيْمَا يَسْجُدَ، وَهَذَا كَقَولِهِم: جِئْتُ ولَمَّا[4].

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ قِيَاسَ حَذْفِ الفِعْلِ المَنْصوبِ، عَلَى حَذْفِ الفِعْلِ المَجْزُومِ؛ لأنَّ حَذْفَ الفِعْلِ بَعْدَ: " لَمَّا " للدَّلِيلِ جَائِزٌ مَنْقُولٌ فِي فَصِيحِ الكَلامِ، ولَم يُنْقَلْ من نَحْوِ هَذَا شَيْءٌ من كَلامِ العَرَبِ[5].

والصَّوابُ:

أَنَّهُ لاَ مَانِعَ من جَوَازِ بَقَاءِ الحَرْفِ النَّاصِبِ، وحَذْفُ الفِعْلِ المَنْصوبِ، كَمَا أَنَّ بَقَاءَ الحَرْفِ الجَازِمِ، وحَذْفَ الفِعْلِ المَجْزُومِ، كَمَا فِي قَولِكَ: خَرَجْتُ ولَمَّا، جَائِزٌ مَنْقُولٌ فِي فَصِيحِ الكَلامِ

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٥٥/٤.

(٢) عبد الله بن محمد بن أحمد الحسينيّ، النيسابوريّ، الشريف جمال الدين، كان بارعاً في الأصول والعربية، تُوُفّيَ سنة ٧٧٦هـ. ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٩٢/٢، وبغية الوعاة ٥٤/٢.

(٣) العباب في شرح اللباب، لنقره كار ٥٤٣، (رسالة دكتوراه)، إعداد/ سمير أحمد عبد الجواد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة سنة ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٥٥/٤.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٥٥/٤، والهمع ٢٩٧/٢.

المسألةُ الرابعة عشرة

اقْتِرَانُ جَوَابِ:(لَوْ) المَاضِي بـ :(قَدْ)

جَوَابُ:(لَو) الشَّرْطِيّة إمَّا مَاضٍ مَعْنًى، نَحْوَ: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه، أو وَضْعًا، وهُو: إمَّا مُثْبَتٌ فَاقْتِرانُهُ باللاَّمِ أكثرُ، نَحْوَ قَولِه تَعَالَى:﴿ لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا [1]﴾، ومن القَلِيلِ: نَحْوَ قَولِه تَعَالَى:﴿ لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا [2]﴾.

وَإمَّا مَنْفِيٌّ بـ:" مَا " فالأمْرُ بالعكس، نَحْوَ قَولِه تَعَالَى:﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ [3]﴾، وقَول الشَّاعِر:

وَلَو نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[4]

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ فِيهَا: وُرُودُ جَوَابِهَا مَاضِيًا مُثْبَتًا مَقْرُونًا بـ:" قَدْ ".

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَقَدْ وَرَدَ جَوَابُ:" لَو " المَاضِي مَقْرُونًا بـ:" قَدْ "، وهُوَ غرِيبٌ، كَقَولِ جَرِيرٍ:

لَو شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَربَةٍ ... تَدَعُ الخَوَائِمَ لا يَجِدنَ غَلِيلا[5])[6].

وجَعَلَهُ السُّيوطِيُّ من النَّادرِ[7].

والصَّوابُ:

أنَّ وُرُودَ جَوَابِ:" لَو " مَاضِيًا مُثْبَتًا مَقْرُونًا بـ:" قَدْ " قَلِيلٌ، عَلَى سَبِيلِ النَّدْرةِ، لأنَّ الغَالبَ فِي جوابِهَا أنْ يَكُونَ مُضَارِعًا مجْزُومًا بـ:" لَم "

---

(١) من الآيـة (٦٥) من سـورة الواقعـة.

(٢) من الآيـة (٧٠) من سـورة الواقعـة.

(٣) من الآيـة (١١٢) من سـورة الأنعـام.

(٤) البيت من الوافر، بلا نسبة في: أوضح المسالك ٤/٢٣١، والهمع ٢/٤٧٣، والتصريح ٢/٢٦٠، والأشمـوني ٤/٤٣.

الشَّاهِـدُ فِيهِ قَولُهُ:" وَلَو نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا " حيث وقع جواب:" لو " فعلاً ماضيًا منفيًا بـ:" مـا " الفاء " واقترن بـ:" اللام ".

(٥) البيت من الطويل، قاله: جرير، وهو في ديوانه ٤٥٣، وهو من شواهد: سر الصناعة ٢/٥٩٦، وابن يعـيش ١/٦٠، والمقاصد النحوية ٣/٥٥٢، والهمع ٢/٤٧٤، والأشمونيّ ٤/٣٤١.

الشَّاهِـدُ فِيهِ قَولُهُ:" لَو شِئْتِ قَدْ نُقِعَ " حيث وقع جواب:" لو " فعلاً مَاضِيًا مُثْبَتًا مَقْرُونًا بـ:" قَـدْ ".

(٦) مغني اللبيب ٢٧٢.

(٧) الهمـع ٢/٤٧٤.

المسألةُ الخامسة عشرة

إعْرابُ:(لَهَا) فِي قَوْلِ المُتَنبي

لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا المَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلا[1]

فِي إِعْرَاب:(لَهَا) ثَلاَثَةُ أَوْجُه:

الأَوَّل: أنْ يُعْرَبَ جَارًّا ومَجْرُورًا مُتعلّقًا بـ:" وَجَدَتْ ".

وَرَدَّهُ ابْنُ هِشَامٍ: بأنَّ فِيْهِ تَعَدِّى فِعْلِ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِهِ المُتَّصِل، كَقَولِكَ: ضَرَبَهُ زَيْدٌ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ[2].

وَوَجْهُ الامْتِنَاع:

كَونُ الفَاعِلِ مُفَسِّرًا للمَفْعُولِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصلاً، نَحْوَ: ضَرَبَهُ زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ:" زَيْد " مُفَسِّرٌ للضَّمِيرِ المُتقدِّمِ؛ لأنَّ القِيَاسَ ألاَّ يكونَ التَّخَالُفُ المَعْنَويُّ بَيْنَ المُفَسِّرِ والمُفَسَّرِ هُو الغَالِبَ المَشْهُورَ؛ حَتَّى يكُونَ تَفْسِيرُهُ لَهُ ظَاهِرًا[3].

الثَّاني: أنَّهُ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ لـ:" سُبُلاً " فَلَمَّا قُدِّمَ عَلَيه صَارَ حَالاً منْهُ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ:" إِلَى أَرْوَاحِنَا " كَذَلِكَ؛ إِذْ المَعْنَى: سُبُلاً مَسْلُوكةً إِلَى أَرْوَاحِنَا، فَلَمَّا قُدِّمَ بَطَلَت الوَصْفِيَّةُ فِيه، وَحُكِمَ بِأَنَّهُ حَالٌ[4].

الثَّالث: أنْ يَكُونَ فَاعِلاً بـ:" وَجَدَتْ ".

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ فِيْهَا: إِعْرَابُهَا فَاعِلاً.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَلَكَ فِي:" لَهَا " وَجْهٌ غَرِيبٌ، وهُوَ: أَنْ تُقَدِّرَهُ جَمْعًا لـ:" لَهَاة "، كَـ:" حَصَاةٍ، وَحَصًى " وَيَكُونُ:" لَهَا " فَاعِلاً بـ:" وَجَدَتْ "، وَ:" المَنَايَا " مُضَافًا إِلَيْهِ، وَيَكُونُ إِثْبَاتُ:"

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ١٦٣/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/١.

(٢) مغني اللبيب ٢٢٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٦٦/١.

(٤) أمالي ابن الشجريّ ٣٥٤/١، ومغني اللبيب ٢٢٣.

اللّهوات " لـ:" المَنَايَا " اسْتِعَارَةً، شُبِّهَتْ بِشَيْءٍ يَبْتَلِعُ النَّاسَ، وَيَكُونُ أَقَامَ:" اللَّهَا " مَقَامَ:" الأَفْوَاهِ "؛ لِمُجَاوَرَةِ:" اللَّهَوات " لـ:" الفَمِ ")[1].

وَهَذَا الوَجْهُ الغَرِيْبُ أَجَازَهُ بَعْضُ أُدَبَاءِ المَغْرِب، وَجَعَلَهُ من الزِّيادَاتِ المُوضُوعَةِ لإقَامةِ الوَزْنِ.

قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ[2]:(وَقَوْلُهُ:" لَهَا " من الحَشْوِ الَّذي لاَ فَائِدَةَ فِيْهِ؛ لأَنَّ المَعْنَى غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ؛ فَهُو من الزِّيادَاتِ المُوضُوعَةِ لإقَامةِ الوَزْنِ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ أُدَبَاءِ المَغْرِبِ عَلَى أَنْ جَعَلَهُ جَمْعَ:" لَهَاة "، عَلَى حَدِّ:" حَصَاة، وَحَصًى "، وأضَافَهُ إِلَي:" المَنَايَا "، وَرَفَعَهُ بِاسْنَادِ:" وَجَدَتْ "، إِلَيْهِ، فاسْتَعَارَ لـ:" المَنَايَا "، " لَهَوات " عَلَى مَعْنَى أَنَّها كَشَيْءٍ يَبْتَلِعُ النَّاسَ، وَالمُرَادُ: أَفْوَاهُ المَنَايَا، ولَكِنَّهُ أستَعْمَلَ:" اللَّهَا " فِي مَوضِعِ:" الأَفْوَاهِ "؛ لِمُجَاوَرَةِ:" اللَّهَاة " لـ:" الفَمِ ".

وَهَذَا قَوْلٌ مُحتملٌ لَو كَانَ مُرادًا للشَّاعِرِ، وهُو لَعَمْرُ اللهِ يُشْبِهُ طَرِيقَتَهُ فِي الاستعارات، وإذا لَم يكُن مُرادًا لَهُ، حَمَلت:" لَهَا " عَلَى مَا تزِيدُهُ العَرَبُ مُبَالغَةً فِي التَّبْيين، وإِنْ كَانَ الكَلاَمُ مُستغنيًا عنهُ، كَقَولكَ: مَا وَجَدتُ لِي إِلَيكَ طَرِيقًا، فَقَولُكَ:" لِي " زِيَادَةٌ)[3].

---

(١) مغني اللبيب ٢٢٣.

(٢) هبة الله بن عليّ بن محمد بن عليّ بن عبد الله، أبو السعادات، قرأ على ابن فضال، و التبريزيّ، وغيرهما، تُوُفِّيَ سنة ٥٤٢هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥٦/٣، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٣) أمالي ابن الشجريّ ٣٥٤/١.

المسألةُ السادسة عشرة

بَدَلُ الْغَلَطِ بَيْنَ الإثْبَاتِ وَالإنْكَارِ

البَدَلُ هُوَ: التَّابِعُ، المَقْصُودُ بالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ .

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ:

الأول: بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ ،وهو بَدَلُ الشَّيْءِ مِمَّا هُو طبق مَعْنَاهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ الَّذِي [1]﴾.

الثَّاني: بَدَلُ بَعْضٍ من كُلٍّ، وهُوَ: بَدَلُ الجُزْءِ من كُلِّهِ قَلِيلاً كَانَ ذَلِكَ الجُزْءِ أَوْ مُسَاوِيًا أَوْ أَكْثَرَ نَحْوَ: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو: نِصْفَهُ، أو: ثُلُثَيْهِ.

الثَّالثُ : بَدَلُ الاشْتِمَالِ، وهُوَ: بَدَلُ شَيْءٍ يَشْتَمِلُ عَامِلُهُ عَلَى مَعْنَاهُ اشْتِمَالاً بطَرِيقِ الإجْمَالِ، نَحْوَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ .

الرَّابِعُ: بَدَلُ الغَلَطِ، نَحْوَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: مَرَرْتُ بِحِمَارٍ، فَغَلِطَ[2].

وقَد اختلفَ النُّحَاةُ فِي إثْبَاتِ بَدَلِ الغَلَطِ:

فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ[3]، وَالْمُبَرِّدُ[4]، وعَبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ[5]، وابْنُ مَالِكٍ[6]، إِلَى أَنَّهُ قِسْمٌ من أَقْسَامِ البَدَلِ.

والْمُبَرِّدُ لَم يُثْبِتْهُ عَلَى الإطْلاقِ، وإنَّمَا أَثْبَتَهُ فِي كَلامِ النَّاسِي، أو الغَالِطِ، فِي نَحْوِ قَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، ونَفَاهُ عن الكَلامِ الفَصِيحِ.

---

(١) الآيتان (٦ ، ٧) من سورة الفاتحة.

(٢) أوضح المسالك ٤٨٩/١.

(٣) الكتاب ٤٣٩/١.

(٤) المقتضب ١٦٦/١، ٢٩٧/٤، ٢٩٨.

(٥) كتاب الجمل في النحو ٩٧.

(٦) شرح التسهيل ٣٣٥/٣.

قَالَ:(وَوَجْهٌ رَابِعٌ لاَ يَكُونُ مِثْلُهُ فِي قُرْآنٍ ولاَ شِعْرٍ، ولاَ كَلاَمٍ مُسْتقيمٍ)[1].

وَإِنَّمَا لَم يَقَعْ فِي القُرآنِ؛ لأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ المُتَكَلِّمَ بِه – عَزَّ وَجَلَّ – لاَ يَجُوزُ عَلَيه الغَلَطُ، ولاَ يَقَعُ فِي شِعْرٍ؛ لأنَّ الشَّاعِرَ يُفَتِّشُ شِعْرَهُ فَمَتَى تَنَبَّهَ عَلَى الغَلَطِ أَزَالَهُ[2].

وأَنْكَرَ خَطَّابُ المَارِدِيُّ[3] بَدَلَ الغَلَطِ، وأَنَّهُ لاَ يُوجَدُ فِي كَلاَمِ العَرَبِ نَظْمًا ولاَ نَثْرًا[4].

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ: مَجِيْءُ بَدَلِ الغَلَطِ والنِّسْيَانِ فِي الشِّعْرِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(تَجْوِيزُهُم فِي الشِّعْرِ مَا لاَ يَجُوزُ فِي النَّثْرِ، وذَلِكَ كَثِيرٌ، وَقَدْ أُفْرِدَ بالتَّصْنِيفِ، وعَكْسه، وهُوَ غَرِيبٌ جدًّا، وذَلِكَ بَدَلاَ الغَلَطِ والنِّسْيَانِ)[5].

والفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ المُبدَلَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا أَلْبَتَّةَ وإِنَّما سَبَقَ اللِّسَانُ إِلَيْهِ فَهُوَ بَدَلُ الغَلَطِ، أَيْ: بَدَلٌ سَبَبُهُ الغَلَطُ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ عن اللَّفْظِ الَّذي هُوَ غَلَطٌ، لاَ أَنَّهُ نَفْسَهُ غَلَطٌ.

وإِنْ كَانَ مَقْصُودًا فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِه فَسَادُ قَصْدِه فَبَدَلُ نِسْيَانٍ، أَيْ: بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا، فَبَدَلُ الغَلَطِ مُتَعلِّقٌ باللِّسَانِ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ مُتَعلِّقٌ بالجَنَانِ، وكَثِيرٌ من النَّحْوِيِّينَ لَم يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوا النَّوعَينِ بَدَلَ غَلَطٍ[6].

وَهَذَا الوَجْهُ أَجَازَهُ: ابْنُ السِّيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ[7] واستدلَّ بقول ذي الرُّمَّة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وَفِي اللِّثاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ[8]

---

(١) المقتضب ٤/٢٩٧.

(٢) التبصرة والتذكرة، للصيمريّ ١/١٥٩، ١٦٠.

(٣) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر الماردي، له: الترشيح في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأنباري، تُوُفِّيَ بعد سنة ٤٥٠ هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ١٣١، وبغية الوعاة ١/٥٥٣.

(٤) الارتشاف ٤/١٩٧٠.

(٥) مغني اللبيب ٢٢٣.

(٦) الأشمونيّ ٣/١٢٦.

(٧) عبد الله بن محمد بن السِّيد، أبو محمد البطليوسيّ، كان عالمًا باللغات، والآداب، متبحراً فيهما، صنف: شرح أدب الكتاب، والحلل في شرح أبيات الجمل، غير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٥٢١هـ.
ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/١٤١، والبلغة ١٢٦.

(٨) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ٣٢، والخصائص ٣/٢٩١، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمراديّ ٣/٢٥٢، والمقاصد النحوية، للعيني ٣/ ٢١٣، والهمع ٣/١٤٩، والأشمونيّ ٣/١٢٧.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ " على أنّ:" لَعَس " بدل غلط من:" حُوَّة ".

فَـ:" اللَّعَسُ " بَدَلُ غَلَطٍ؛ لأَنَّ:" الحُوَّةَ " السَّوَادُ، و:" اللَّعَسُ " سَوَادٌ يَشُوبُهُ حُمْرَةٌ[1].

وَرُدَّ هَذَا البَيْتُ بالآتـــي:

١- أَنَّ:" لَعَسًا " مَصْدَرٌ وُصِفَتْ بِهِ:" الحُوَّة " أي: حُوَّةٌ لَعساء، كَما يُقَالُ: حُكْمٌ عَدْلٌ، أَيْ: عَادِلٌ.

٢- أَنَّ كُلاًّ من:" الحُوَّة "، و:" اللَّعَس " حُمْرة تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ، وَعَلَيهِ فـ:" لَعَس " بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ، فَلاَ شَاهِدَ فِيـــه.

٣- أَنَّهُ من بابِ التَّقْدِيمِ والتَّأخيرِ، وتَقْدِيرُهُ: لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ، وَفِي اللِّثاثِ لَعَسٌ، وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبٌ[2].

وَالصَّـــــوَابُ:

جَـــوازُ مَجيْءِ بَدَلِ الغَلَطِ فِي الشِّعْـــرِ، لأَنَّهُ يُغتفرُ فِي الشِّعْـــرِ مَا لاَ يغتفرُ فِي غَيْرِه.

أَمَّا القَولُ بأَنَّهُ من بابِ التَّقْدِيمِ والتَّأخيرِ، فَيَلْزَمُهُ تَقَدُّمُ مَا فِي حَيِّزِ:" الوَاوِ " العَاطِفَةِ عَلَيهَا، وهُو باطِلٌ؛ فَصَحَّ الاسْتِدلالِ[3].

---

(١) المقاصد النحوية، للعينيّ ٣/٢١٣، والهمع ٣/١٤٩، والأشمونيّ ٣/١٢٧، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٢٢٥.

(٢) المقاصد النحوية، للعينيّ ٣/٢١٣، والهمع ٣/١٤٩، والأشمونيّ ٣/١٢٧، وحاشية الدسوقي ٢/٢٢٥.

(٣) الهمع ٣/١٥٠، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٢٢٥.

المسألة السابعة عشرة

بَدَلُ الجُمْلَةِ من الجُمْلَةِ

تُبدَّلُ الجُمْلَةُ من الجُمْلَة، إنْ كَانتِ الثّانيةُ أبْيَنَ من الأوْلَى، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (١)﴾.

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ: بَدَلُ الجُمْلَة من الجُمْلَة الّتي لَهَا مَحَلٌّ من الإعْرَاب.

قَالَ ابْنُ هِشَام:(وَمن غَرِيب هَذَا البَاب قُولُكَ: قُلْتُ لَهُمْ قُومُوا أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ، زَعَمَ ابْنُ مَالك أنّ التّقْدِيرَ: لِيَقُمْ أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ، وأنّهُ من بَاب بدَل الجُمْلَة من الجُمْلَة، لاَ المُفْرد من المُفْرد، كَمَا قَالَ في العَطْف في نَحْو:﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ (٢)﴾، و:﴿ لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنتَ مَكَانًا سُوًى(٣)﴾، و:﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِه (٤)﴾)(٥).

وَوَجْهُ غَرَابَتِه: أنّ المُتَبَادِرَ في قُولَكَ:" قُلْتُ لَهُمْ قُومُوا أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ "، أنّ:" أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ "، بدَلٌ من:" واوِ " الجَمَاعَة في:" قُومُوا "، فَهُو من بَاب بدَل المُفْرد من المُفْرَد، لاَ من بَاب بدَل الجُمْلَة من الجُمْلَة، وإنْ لَم يتسلطْ عَلَيْه عَامِلُ الأوَّل؛ لأنّهُ يُغْتَفَرُ في التّابع مَا لاَ يُغْتَفَرُ في المَتْبُوع(٦).

ذَكَرَ ابْنُ مَالك أنّهُ لَو كَانَ مَا بَعْدَ العَاطف لاَ يَصْلُحُ لمُبَاشَرَة العَامل، وَلاَ هُوَ بمَعْنَى مَا يَصْلُحُ لمُبَاشَرَته، أُضْمِرَ لَهُ عَامِلٌ يُلاَئِمُهُ، وجُعِلَ من عَطْف الجُمَل، وذَلكَ كَالمَعْطُوف عَلَى الضّمِير المَرْفُوع بالمُضَارِع المُفْتَتَح بالهَمْزَة، أو النُّون، أو تَاء المُخَاطَب، أو بفعْل الأمْر المَعْطُوف (٧).

---

(١) الآيتان (١٣٢، ١٣٣) من سورة الشعراء.

(٢) من الآية (٣٥) من سورة البقرة، والآية (١٩) من سورة الأعراف.

(٣) من الآية (٥٨) من سورة طه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ).

(٤) من الآية (٢٣٣) من سورة البقرة.

(٥) مغني اللبيب ٢٢٣.

(٦) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٧١.

ثُمَّ قَالَ:(وكُلُّ مَا استَحقَّهُ المَعْطُوف من التَّقْدير المَذْكور مُسْتَحقٌّ للبَدَل، نَحْو: ادْخُلُوا أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ، فـ:" أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ " مُقَدَّرٌ قَبْلَهُمَا:" لِيَدْخُل "؛ لأَنَّ:" ادخل " لا يَرْفَعُ إلاَّ ضَمِيرَ المَأمُورِ المُخَاطَبِ)[1].

وَوَجْهُ قَول ابْنُ مَالك فِي: قُلْتُ لَهُمْ قُومُوا أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ، أَنَّ الفعْلَ:" قُومُوا " لا يَرْفَعُ إلاَّ ضَمِيرَ المَأمُورِ المُخَاطَب، فالأَصْلُ: قُومُوا لِيَقُمْ أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ، فـ:" أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ " مَعْمُولٌ لِمَحْذُوف، وهَذِهِ الجُمْلَةُ بَدَلٌ من جُمْلَة:" قُومُوا "[2].

أَمَّا وَجْهُ امتنَاعِه: أَنْ يَكُونَ من بَدَلِ المُفْرِدِ من المُفْرِدِ، أَنَّ البَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَسْلِيطِ العَامِلِ، ولاَ يَصِحُّ تَسْلِيطُهُ هُنَا؛ فَلاَ يُقَالُ: قُمْ أَوَّلُكُمْ[3].

وَمَا ذَهَبَ إِلَيه ابْنُ مَالِك، أَجَازَهُ الصَّبَّانُ[4].

والصَّوَابُ:

أَنَّ:" قُومُوا أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ "، من بَابِ بدَلِ المُفْرِدِ من المُفْرِدِ، لاَ من بَابِ بدَلِ الجُمْلَةِ من الجُمْلَة، وذَلِكَ للآتِي:

١- أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيه ابْنُ مَالِك مُخَالِفٌ لَمَا تَضَافَرَتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ النَّحْوِيِّيْنَ والمُعْرِبِينَ[5].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٢.

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ ٣/١٢١.

وهو: أبو العرفان الشيخ محمد بن عليّ الصبان، الشافعيّ، ولد بمصر، وحفظ القرآن الكريم من مؤلفاته: حاشية على شرح الأشمونيّ، تُوُفّيَ سنة ١٢٦٠هـ. ينظر ترجمته في: تاريخ الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي ٢/ ١٧٣، والأعلام، لخير الدين الزركلي ٢/٢٩٧.

(٥) البحر المحيط ١/٣٠٧.

٢- أَنَّ قَوْلَهُ:(كُلُّ مَا اسْتَحقَّهُ المَعْطُوف من التَّقْدِيرِ المَذْكورِ مُسْتَحَقٌّ للبَـدَلِ)، فَمَـرْدُودٌ بِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّيْنَ عَلَى جَوَازِ: تَقُومُ عَائِشَةُ وَزَيْـدٌ، وَلاَ يُمْكِنُ لـ:" زَيْـد " أَنْ يُبَاشِرَ العَامِلَ، وَلاَ نَعْلَمُ خِلافًا أَنَّ هَذَا من عَطْفِ المُفْرَدَاتِ[١].

٣- أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لاَ يُغْتَفَرُ فِي المَتْبُوعِ، ولاَ دَاعِي لتَقْدِيرِ عَامِلٍ [٢].

٤- أَنَّ العَامِلَ فِي البَدَلِ غَيْرُ العَامِلِ فِي المُبْدَلِ مِنْهُ - عَلَى الأَصَـحِّ - وذَلِكَ العَامِلُ هُـوَ تَقْدِيرُ الإِعَادَةِ، أَيْ إِعَادَةُ العَامِلِ الأَوَّل [٣].

(١) البحر المحيـط ١/٣٠٧.

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبريّ ١/٤١٤.

المسألةُ الثامنة عشرة

ظُهُورُ مُتَعلَقِ الظَّرفِ الوَاقِعِ خَبَرًا

المُتعلَّقُ بالظَّرْف، والجَارِّ والمَجْرُورِ نَوْعَان:

١- مُتعَلَّقٌ عَامٌّ، نَحْوَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، ونَحْوَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ.

والمُتعلَّقُ العَامُّ حَذْفُهُ وَاجِبٌ، والتَّقْدِيرُ: كَائِنٌ، أَوْ: مُسْتَقِرٌّ، أَوْ نَحْوهُمَا.

٢- مُتعَلَّقٌ خَاصٌّ ، وَفِي حَذْفِه تَفْصِيلٌ:

(أ)- إِذَا وُجِدت قَرِينَةٌ تَدَلُّ عَلَيه جَازَ حَذْفُهُ، وجَازَ ذِكْرُهُ ؛ كَأَنْ يَقُولَ لَكَ قَائِلٌ: زَيْدٌ مُسَافِرٌ اليَوْمَ، وعَمْرٌو غَدًا؛ فَتَقُولُ لَهُ: بَلْ عَمْرٌو اليَوْمَ، وزَيْدٌ غَدًا، ويَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بَلْ عَمْرٌو مُسَافِرٌ اليَوْمَ، فَجَازَ حَذْفُ المُتعَلَّقِ الخَاصِّ:" مُسَافِرٌ "، وجَازَ ذِكْرُهُ ؛ لوُجُودِ القَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيه فِي قَولِ القَائِلِ الأوَّل.

(ب)- إذا لم تُوجد قَرِينَةٌ تَدلّ عَلَيه وَجَبَ ذِكْرُهُ، نَحْوَ: زَيْدٌ مُسَافِرٌ اليَوْمَ.

وَيَجِبُ تَعلُّقُ الظَّرْفِ، والجَارِّ والمَجْرُورِ بِمَحْذُوفٍ، وَذَلِكَ المَحْذُوفُ وَاجِبُ الحَذْفِ، ويَقَعُ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقَعَا صِفَةً، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ[1] ﴾.

الثَّانِي: أَنْ يَقَعَا حَالاً، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ[2] ﴾.

الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَا صِلَةً، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ[3] ﴾.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ المُتَعَلَّقُ مَحْذُوفًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، نَحْوَ: أَيَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتَ فِيهِ، ونَحْوَ: بِزَيدٍ مَرَرْتَ بِهِ، عِنْدَ من أَجَازَهُ.

---

(١) من الآيــة (١٩) من سورة البقــرة.

(٢) من الآيــة (٧٩) من سورة القصص.

(٣) من الآيــة (١٩) من سورة الأنبيــاء. (عَلَيْــهُمُ السَّــلاَمُ).

الخَامسُ: أنْ يَرْفَعَا الاسمَ الظَّاهرَ، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ أَفِي اللّه شَكٌّ [1]﴾، ونَحْوَ: أَعندَكَ زَيْدٌ.

السَّادسُ: أنْ يُستَعْمَلَ المُتعلّقُ مَحْذُوفًا فِي مَثَلٍ، أو شِبْهه، كَقَولِهم للمُعْرِسِ: بالرَّفَاءِ وَالبَنِينَ[2]، بإضْمَارِ:" أَعْرَسْتَ.

السَّابعُ: القَسَمُ بِغَيرِ:" البَاءِ " نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى [3]﴾.

الثَّامنُ: أَنْ يَقَعَا خَبَرًا، نَحْوَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، ونَحْوَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ[4].

ويُشترطُ لِصحَّة الإخبارِ بالظَّرف، والجَارِّ والمَجْرورِ: أنْ يَكُونَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا تَامًّا، أيْ: يَحْصُلُ بالإخبارِ بِهِمَا فَائِدَةٌ، ويتمُّ بِهِمَا المَعْنَى دُونَ لَبْسٍ، ولاَ خَفَاءٍ، ويُفْهَمُ متعلقهما المحذوف.

وإنَّمَا كَانَ وَاجِبَ الحَذْفِ لكونِه كَوْنًا عامًّا، والظَّرفُ حينئذٍ مُستقرٌّ لاستقرار الضَّميرِ فِيْه بَعْدَ حَذْفِ المُتعلّقِ، وقِيلَ: لاستقرارِ مَعْنَى العَامِلِ فِيْهِ بحَيثُ يُفْهَمُ بَدَاهةً عِنْدَ سَماعِه، وإذَا وَجَبَ حَذْفُهُ كَانَ ذِكْرُهُ عَبَثًا[5].

وَالوَجْهُ الغَرِيْبُ: ظُهُورُ مُتَعلّقِ الظَّرف الوَاقِعِ خَبَرًا.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وفِي:(شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ[6]) مُتَعلّقِ الظَّرف الوَاقِعِ خَبَرًا، صَرَّحَ ابْنُ جنِّي بجَوَازِ إظْهَارِه، وعِنْدِي أَنَّهُ إذَا حُذِفَ ونُقِلَ ضَمِيرُهُ إلَى الظَّرْف لَم يَجُزْ إظْهَارُهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَصْلاً مَرْفُوضًا، فأَمَّا إنْ ذَكَرْتَهُ أَوّلاً فَقُلتَ: زَيدٌ استقرَّ عِنْدَكَ، فَلاَ يَمْنَعُ مَانِعٌ مِنْهُ، وهُوَ غَرِيْبٌ)[7].

---

(١) من الآية (١٠) من سورة إبراهيم. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٢) ينظر المثل في: المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ ٢/٦، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكريّ ٨٢، ومجمع الأمثال، للميدانيّ ١/١٠٠.
والرَّفَاءُ: الموافقة والملاءمة، يضرب في الدعاء للناكح.

(٣) الآية (١) من سورة الليل.

(٤) مغني اللبيب ٤٤٥ – ٤٤٧، وشرح ابن عقيل ١/٢١٣.

(٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٩٧.

(٦) شرح المفصل، لابن يعيش ١/٩٠.
وهو: يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، محمد بن عليّ، موفق الدين أبو البقاء، كان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، صنف: شرح المفصل، وشرح التصريف، تُوُفّيَ سنة ٦٤٣هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/٤٥، وبغية الوعاة ٢/٣٥١.

(٧) مغني اللبيب ٤٤٦.

وَوَجْـــهُ غَـــرَابَتِـــه: أَنَّهُ لم يُوافقْهُ أحَـــدٌ.

ومَا صَرَّحَ به ابْنُ جنّي، ذَهَبَ إِلَيه ابْنُ عَطيَّة[1].

واستَدَلاَّ عَلَى جَوَازِ إِظْهَارِه بقَوْلِه تَعَالَى:﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ [2]﴾.

فـــ:" مُسْتَقِرًّا " حالٌ، و:" عِندَهُ " ظَرْفُ مَكَانٍ مُتعلّقٌ بِهِ، وَهُوَ كَونٌ عَامٌّ[3].

وبقَـــولِ الشَّاعِـــرِ:

لَكَ العزُّ إِنَّ مَوْلاَكَ عَزَّ وإِنْ يَهُنْ فأنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[4]

وَوَجْهُ الاستشهاد به: أنَّ لَفْظَ:" كائن " مُتَعلّقُ الظَّرفِ:" لَدَى " الواقع خَبَرًا عن:" أنْتَ ".

والصَّـــــوَابُ:

قَولُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ: أَنَّ الخَبَرَ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ جَارًّا ومَجْرُورًا حُذِفَ مُتَعلّقُهُمَا وُجُوبًا إِذَا كَانَ كونًا عَامًّا.

قَالَ الرَّضِيُّ:(وَلاَ يَجُوزُ عِنْدَ الجُمْهُورِ إِظْهَارُ هَذَا العَامِلِ أَصْلاً؛ لقِيَامِ القَرِينَة عَلَى تَعْيِينه، وسَدِّ الظَّرف مَسَدَّهُ، كَمَا يَجِيءُ فِي: لَولاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا، فَلاَ يُقَالُ: زَيْدٌ كَائِنٌ فِي الدَّارِ.

وأَمَّا قَـــوْلُهُ تَعَـــالَى:﴿ فَلَمَّـــا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ [5]﴾، فمَعْنَـــاهُ: سَاكِنًا غَـــيرَ مُتَحـــرِّكٍ، ولَيْسَ بِمَعْنَى:" كَائِنًا ")[6].

وأَمَّا البَيْتُ فَمِن الضَّرورَاتِ الَّتِي لاَ يُلْتَفتُ إِلَيْهَا[7].

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسيّ ٢٦١/٤.

وهـــو: عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربيّ، فقيه، عالم بالتفسير، والأحكام، والحـديث، والفقـه، والنحـو، واللغة، والأدب، صنف: الوجيز في التفسير، وغيره، تُوُفّي سنة ٥٤٦هـ، ينظر ترجمتـه في: الإحاطـة في أخبـار غرناطة ٤١٢/٣، ونفح الطيب ٥٢٦/٢.

(٢) من الآيـة (٤٠) من سورة النمـل.

(٣) التذييل والتكميل ٥٨/٤.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣١٧/١، ومغني اللبيب ٤٤٦، والمساعد ٢٣٥/١، والمقاصد النحويّة ٣٥٣/١، والهمع ٣٢١/١.

الشّاهدُ فيه قَوْلُهُ:" فَأنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كَائِنُ " حيث ذكر الشاعر لفظ:" كائن "، وهو متعلق الظرف:" لدى " الواقع خبرًا.

(٥) من الآيـة (٤٠) من سورة النمـل.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٧) شرح ابن عقيل ٢١١/١.

المسألة التاسعة عشرة

عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لفظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً

لاَبُدَّ للضَّمِيرِ من مُفَسِّرٍ يُبَيِّنُ مَا يُرَادُ بِه، فَإِنْ كَانَ لِمُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ، فَمُفَسِّرُهُ المُشَاهَدَةُ.

وأَمَّا ضَمِيرُ الغَائِبِ فَعَارٍ عَنِ المُشَاهَدَةِ، فَاحْتِيجَ إِلَى مَا يُفَسِّرُهُ.

وَأَصْلُ المُفَسِّرِ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا؛ لِيُعْلَمَ المَعْنِيُّ بالضَّمِيرِ عِندَ ذِكْرِهِ بَعْدَ مُفَسِّرِهِ، وأَنْ يَكُونَ الأَقْرَبَ، نَحْوَ: لَقِيْتُ زَيْداً وعَمْراً يَضْحَكُ، فَضَمِيرُ:" يَضْحَكُ " عَائِدٌ على:" عَمْرٍو " ولاَ يَعُودُ عَلَى:" زَيْدٍ " إلاَّ بِدَلِيلٍ، كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ (١)﴾، فَضَمِيرُ:" ذُرِّيَّتِهِ " عَائِدٌ عَلَى:" إِبْرَاهِيمَ " – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – وهُوَ غَيْرُ الأَقْرَبِ؛ لأَنَّهُ المُحَدَّثَ عَنْهُ من أَوَّلِ القِصَّةِ إِلَى آخِرِهَا.

وَهَذَا المُفَسِّرُ إِمَّا مُصَرَّحٌ بِلَفْظِه، وهُوَ الغَالِبُ، نَحْوَ: زَيْدٌ لَقِيْتُهُ.

أَوْ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حِسًّا نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن (٢)﴾، إِذْ لَم يَتَقَدَّم التَّصْرِيحُ بِلَفْظ:" زليخا " لكَونِهَا كَانت حَاضِرَةً.

أَوْ عِلْمًا، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ(٣)﴾، أي: القُرْآن.

أَوْ جُزْئِه، أَوْ كُلِّه، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا (٤)﴾، أي: المُكْنُوزَاتُ الَّتِي بَعْضُهَا الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ.

أَوْ نَظِيرِه، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلاَ يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ (٥)﴾، أي: عُمُرُ مُعَمَّرٍ آخَرَ.

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة يوسف. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٣) من الآية (٣٤) من سورة القدر.

(٤) الآية (١) من سورة التوبة.

(٥) من الآية (١١) من سورة فاطر.

أَوْ مُصَاحَبه بوَجْه مَا، كَالاستِغْنَاء بِمُسْتَلْزِمٍ عن مُسْتلزَمٍ، نَحْـوَ قَوْله تَعَالَى:﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِـنْ أَخِيه شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوف وَأَدَاء إِلَيْه [1]﴾، ضَمِـيرُ:" إِلَيْه " عَائِـدٌ إِلَي:" العَـافِي " الَّـذِي استَلْزَمَهُ:" عُفِيَ ".

وقَدْ يُخَالفُ الأَصْلُ السَّابِقُ فِي تَقْدِيمِ المُفَسِّرِ، فَيُؤَخَّر عَن الضَّمِيرِ، وذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَـا: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُكَمِّلاً مَعْمُولَ فِعْلٍ أَوْ شِبْهَهُ، إِنْ كَانَ المَعْمُولُ مُؤَخَّرَ الرُّتْبَة.

وَلِذَلِكَ صُورٌ، مِنْهَا: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ؛ لأَنَّ المُضَافَ إِلَيه يُكمِلُ المُضَافَ[2].

وهَذِه الصُّورةُ جَائِزَةٌ بِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ، وهِيَ: تَقْدِيمُ المُضْمرِ عَلَى الظَّاهِرِ فِي اللَّفْظ، مُؤَخَّرًا فِي مَعْنَاهُ ومَرْتَبَته، إِذ الأَصْلُ: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ، فَقَدَّمتَ والنِّيَّـةُ بِه التَّأخِيرُ، ومَرْتَبَـةُ المَفْعُـولِ أَنْ يَكُونَ بَعْـدَ الفَاعِـلِ[3].

وعَلَى هَذه الصُّورة خَـرَّجَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى:﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَـا أَتَـواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [4]﴾، فِـي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو[5]:(فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ[6]).

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(قال الزَّمَخْشَرِيُّ[7] فِي:﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ ﴾، الآيَة، فِـي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو:(فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ) بِالغَيْبَـةِ، وَضَمِّ آخِـرِ الفِعْلِ: إِنَّ الفِعْلَ مُسْنَدٌ لِـــ:" الَّـذِينَ

---

(١) من الآيـة (١٧٨) من سورة البقـرة.

(٢) الهمـع ١/٢١٨- ٢٢٠.

(٣) الأصول في النحـو، لابن السراج ٢/٢٣٨.

(٤) من الآيـة (١٨٨) من سورة آل عمـران.

(٥) أَبو عَمْرو بْنُ العَلاء بْنِ عَمَّارِ بْنِ عَبْدِ الله، كان إمامَ أهلِ البَصْرَةِ في: القراءات، والنَّحْوِ، واللُّغة، وكـان مـن أشْرَافِ العربِ، ووجهائها، أخذ عن جماعةٍ من التابعين، تُوُفِّيَ سنة ١٥٤هـ. ينظـر ترجمتـه في: مراتـب النحويين ٣٣، وإنباه الرواة ٤/١٣١، وبغية الوعاة ٢/٢١٣، ٢٣٢.

(٦) وقرأ بها أيضًا ابن كثير، ينظر: السبعة في القراءات، لابن مُجاهد ٢١٩.

(٧) ينظر: الكشاف ١/٤٧٩.

يَفْرَحُونَ " وَاقِعًا عَلَى ضَمِيرِهِم مَحْذُوفًا، والأَصْلُ: لاَ يَحْسَبُنَّهُمْ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَفَازَةٍ، أي: لاَ يَحْسَبُنَّ أَنْفُسَهُمْ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ فَائِزِينَ، و:" فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ " تَوكِيْدٌ)[1].

وَالوَجْهُ الغَرِيْبُ: أنَّ أَبَا حَيَّانَ رَدَّ قَولَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وألزمَهُ بِعَودِ الضَّمِيرِ عَلَى المُؤَخَّرِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ[2] باستلزَامِهِ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى المُؤَخَّرِ، وَهَذَا غَرِيْبٌ جِدًّا، فَإنَّ هَذَا المُؤَخَّرَ مُقَدَّمٌ فِي الرُّتْبَةِ)[3].

وَوَجْهُ الغَرَابَةِ: كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ – أَنَّ هَذَا المُؤَخَّرَ مُقَدَّمٌ فِي الرُّتْبَةِ، فَهُوَ مِثْلُ: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ، وقَدْ سَبَقَ أنَّ هَذِهِ الصُّورةَ جَائِزَةٌ بِإجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ.

(١) مغني اللبيب ٤٩٢، ٤٩٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٣٧/٣.

(٣) مغني اللبيب ٤٩٣.

المسألةُ العشرون

عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفظًا ورُتْبَةً

المَواضِعُ الَّتِي يَعُوْدُ الضَّمِيرُ فِيْهَا عَلَى مُتَأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبَةً، مَحْصُورَةٌ فِي سِتَّةِ أَبْوَاب:

أَحَدُهَا: بَابُ ضَمِيرِ الشَّأن، والقِصَّة، نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ [1]﴾، وقَولِهِ تَعَالَى:﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا [2]﴾.

الثَّاني: أَنْ يكُونَ مُخْبَرًا عَنْهُ بِمُفَسِّرِه نَحْوَ قَوْلِه تَعَالَى:﴿ مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا [3]﴾، أي: مَا الحَيَاةُ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا.

الثَّالِثُ: الضَّمِيرُ فِي بَابِ:" نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَ:﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا [4]﴾، فَإِنَّهُ مُفَسَّرٌ بالتَّمْيِيزِ.

الرَّابِعُ: مَجْرورُ:" رُبَّ "، نَحْوَ: رُبَّهُ رَجُلاً، فَإِنَّهُ مُفَسَّرٌ بالتَّمْيِيزِ قَطْعًا.

الخَامِسُ: الضَّمِيرُ فِي التَّنَازُعِ، إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي واحْتَاجَ الأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ، نَحْوَ: قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ، فَإِنَّ الأَلِفَ رَاجِعَةٌ إِلَى الأَخَوَيْنِ.

السَّادِسُ: الضَّمِيرُ المُبْدَلُ مِنْهُ مَا بَعْدَهُ، كَقَولِكَ فِي ابْتِدَاءِ الكَلاَمِ: ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، وَقَوْلِ بَعْضِهِم: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ.

السَّابِعُ: الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ بالفَاعِلِ المُقدَّمِ العَائِدِ عَلَى المَفْعُولِ المُؤخَّرِ، وَهُوَ ضَرُورَةٌ عَلَى الأَصَحِّ[5].

فَهَذِهِ هِيَ المَواضِعُ الَّتِي اسْتَثْنَاهَا النَّحْوِيُّونَ بِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبَةً، خِلاَفًا لأَبِي حَيَّانَ فَإِنَّهُ أَجَازَ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبَةً فِي غَيْرِ الأَبْوابِ المُسْتَثْناة.

وَالوَجْهُ الغَرِيبُ: أَنَّهُ أَجَازَ مَا مَنَعَهُ النَّحْوِيُّونَ.

---

(١) الآية (١) من سورة الإخلاص.

(٢) من الآية (٩٧) من سورة الأنبياء. (عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ).

(٣) من الآية (٢٤) من سورة الجاثية.

(٤) من الآية (٥٠) من سورة الكهف.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٥٩/١، ومغني اللبيب ٤٨٩، وشرح شذور الذهب ١٧٦/١، ١٧٧.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَمِنَ الغَرِيْبِ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ أَجَازَ عَوْدَهُ إِلَى مَا تَأَخَّرَ لَفْظًا وَرُتْبَةً، فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ [1]﴾، إِنَّ فَاعِلَ:" بَدَا " عَائِدٌ عَلَى:" السَّجْنِ " المَفْهُوم من:﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾)[2].

اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي فَاعِلِ:﴿ بَـــدَا﴾، عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى:" السَّجْن " بِفَتْحِ:" السِّين "، أَيْ: ظَهَرَ لَهُم حَبْسُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَفْظَةُ:" السِّجْن " فِي قِرَاءَةِ العَامَّةِ، وَهُوَ بِطَرِيقِ اللاَّزِمِ، ولَفْظُ:" السَّجْن " فِي قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ:" السِّينَ "[3].

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَالَّذِي أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ الفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى:" السَّجْن " المَفْهُوم مِنْ قَوْلِهِ:" لَيَسْجُنَنَّ "، أَوْ من قَوْلِهِ:" السِّجْن " عَلَى قِرَاءَةِ الجُمْهُورِ، أَوْ عَلَى:" السَّجْن " عَلَى قِرَاءَةِ[4] مَنْ فَتَحَ:" السِّينَ ")[5].

وهَذَا الوَجْهُ اسْتَحْسَنَهُ: السَّمِينُ الحَلَبِيُّ[6]، وَأَجَازَهُ: ابْنُ هِشَامٍ[7]، والسّيوطِيُّ[8].

الثَّانِي: أَنَّ الفَاعِلَ ضَمِيرُ المَصْدرِ المَفْهُومِ مِن الفِعْلِ، وَهُوَ:" بَدَا "، أَيْ: بَدَا لَهُم بداءٌ.

وهَذَا قَولُ: أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[9]، وابْنُ الشَّجَرِيِّ[10].

---

(١) من الآيـــة (١) من سورة يوســـف. (عَلَيْـــهُمُ السَّـــلاَمُ).

(٢) مغني اللبيب ٤٩٣.

(٣) الدر المصـــون ٤٩٤/٦.

(٤) قرأ يعقوب بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها، ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد ٣٥٣.

(٥) تفسير البحر المحيط ٣٠٦/٥، ٣٠٧.

(٦) الدر المصـــون ٤٩٤/٦.

(٧) شرح شذور الذهـــب ٢١٨.

(٨) الهمـــع ٥٢٥/١.

(٩) كتاب الشعر ٢٢٥/١/١، ٤٤٢/٢.

(١٠) أمالي ابن الشجري ٣٧/٢.

الثَّالثُ: أَنَّ الفَاعِلَ مُضْمَرٌ يَدلُّ عَلَيهِ السِّيَاقُ، أَي: بَدَا لَهُم رَأيٌ.

الرابع: أنَّ نَفْسَ الجُمْلَةِ مِنْ:" لَيَسْجُنُنَّه " هيَ الفَاعِل، وهَذَا من أُصُولِ الكُوفِيِّينَ[1].

وأجَازَ أَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ[2] أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ:" لَيَسْجُنُنَّه " قَائِمَةٌ مَقَامَ الفَاعِلِ المَحْذُف، أَيْ: بَدَا لَهُم السَّجْنُ، فَحُذِفَ الفَاعِلُ وَأُقِيمَت الجُمْلَةُ مَقَامَهُ، ولَيْسَت الجُمْلَةُ فَاعِلاً؛ لأَنَّ الجُمَلَ لاَ تَكُون كَذَلِكَ[3].

والصَّوَابُ:

أَنَّ الفَاعِلَ ضَمِيرُ المَصْدرِ المَفْهُومِ من الفِعْلِ، وَهُوَ:" بَدَا "، أَيْ: بَدَا لَهُم بداءٌ، ويُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ إِسْنَادَ:" بَدَا " إِلَى:" البَدَاءِ " قَدْ جَاءَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي قَولِ الشَّاعِرِ:

لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ[4].

وقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ:(وَألْسُنُ العَرَبِ مُتَداولةٌ لَهُ فِي قَولِهِم:" بَدَا لِي فِي هَذَا الأَمْرِ بَدَاءٌ، أَيْ تَغَيَّرَ رَأيِي عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ:" فُلاَنٌ ذُو بَدَواتٍ، إِذَا بَدَا لَهُ الرَّأيُ بَعْدَ الرَّأي)[5].

---

(١) الدر المصون ٤٩٤/٦.

(٢) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، قرأ العربية على يحيى بن نجاح، وابن الخشاب، صنف: إعراب القرآن وإعراب الحديث، وشرح الحماسة، وغير ذلك، تُوُفِّيَ سنة ٦١٦هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١١٦/٢، وبغية الوعاة ٣٨/٢، ٣٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٥٣/٢.

(٤) البيت من الطويل، ينسب: لمحمد بن بشير الخارجيّ، وهو في ديوانه ١٧١، ضمن شعراء أميون(الجزء الثالث)، وينسب للشماخ بن ضرار، وهو في ملحقات ديوانه ٤٢٧، وهو من شواهد: كتاب الشعر، لأبي علي الفارسيّ ٢٥٥، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ٢١٨.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ " حيث جَاءَ فاعل:" بدا " مُصَرَّحًا بِهِ وهو:" بداءُ ".

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٨/٢.

المسألةُ الحاديةُ والعشرون

حَذْفُ المَقُولِ وَبَقَاءُ القَوْلِ

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَمِنْ غَرِيبِهِ حَذْفُ المَقُولِ وَبَقَاءُ القَوْلِ، نَحْوَ:﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا [1]﴾، أَيْ: هُوَ سِحْرٌ، بِدَلِيلِ:﴿ أَسِحْرٌ هَذَا﴾)[2].

قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ ﴾، فِي مَعْمُولِ هَذَا القَولِ وَجْهَانِ:[3]

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَذْكُورٌ، وهُوَ الجُمْلَةُ مِن قَولِهِ:﴿ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾، إِلَى آخِرِه، كَأَنَّهُم قَالُوا: أَجِئْتُمَا بِالسِّحْرِ تَطْلُبَانِ بِهِ الفَلاَحَ وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرونَ.

الثَّانِي:أَنَّ مَعْمُولَهُ مَحْذُوفٌ، وهُوَ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وهُوَ:﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ[4]﴾.

وهَذَا الوَجْهُ الغَرِيبُ أَجَازَهُ سِيبَوَيْهِ بِقِلَّةٍ، قَالَ:(وَقَدْ يَجُوزُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدًا؛ لأَنَّ بَعْضَهُم قَدْ يَقُولُ: مَتَى رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَالوَجْهُ: مَتَى رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)[5].

والأَكْثَرُ عِنْدَهُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ، وهُوَ: إِعْمَالُ القَولِ بِمَعْنَى الحِكَايَةِ.

أَمَّا أَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ فَلَم يَجْعَلِ الآيَةَ إِلاَّ عَلَى حَذْفِ المَقُولِ[6].

وذَهَبَ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ، والسّيوطِيُّ، إِلَى أَنَّ: مَعْمُولَ القَولِ يُحذَفُ للدَّلاَلَةِ عَلَيْهِ كَثِيرًا، واسْتَدَلاَّ بِالآيَةِ السَّابِقَةِ، وبِقَولِ الشَّاعِرِ:

لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُمْ فَأَلَّى مُلِئْتُمُ ... بِرُؤْيَتِنَا قَبْلَ اهْتِمَامٍ بِكُمْ رُعْبَا[7]

---

(١) من الآيَة (٧٧) من سورة يونس. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).
(٢) مغني اللبيب ٦٣٣.
(٣) الدر المصون ٢٤٦/٦.
(٤) من الآيَة (٧٦) من سورة يونس. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).
(٥) الكتاب ٧٩/١.
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٨٢/٢.
(٧) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الدر المصون ٢٤٦/٦، والهمع ٥٠٣/١.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" قُلْتُمْ فَأَلَّى مُلِئْتُمُ " حيث حذف معمول القول للدلالة عليه.

لأَنَّ المُرَادَ: لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُمْ نُقَاتِلُهُم، فَحَذَفَ جُمْلَةَ:" نُقَاتِلُهُم " الَّتِي هِي مَقُولُ القَوْلِ[1].

وقِيْلَ: القَوْلُ فِي الآيَةِ بِمَعْنَى: العَيْب والطَّعْن، والمَعْنَى: أَتَعِيبُونَ الحَقَّ وتَطْعنُونَ فِيْه، وَكَانَ مِنْ حَقِّكم تَعْظِيمُهُ والإِذْعَانُ لَهُ مِنْ قَولِهِم: فُلانٌ يَخَافُ القَالَةَ، و: بَيْنَ النَّاسِ تَقَاوُلٌ، إِذَا قَالَ بَعْضُهُم لِبَعْضٍ مَا يَسُوءُهُ[2].

(١) ينظر: الدر المصون ٦/٢٤٦، والهمع ١/٥٠٣.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٢٤٧.

الخَـاتَمَـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله سيدنا محمد النبي الهادي، وعلى آله وصحابته إلى يوم الدين.

وبعـــــد:

فلقد أكرمني الله بعونه وفضله إلى إتمام هذا البحث، وقد أسفر البحث عن نتائج أهمها:

١- أن مصطلح الغريب أدى إلى تبسيط قواعد النحو وتيسيره، وتوسيع قواعده.

٢- أنَّ كثيرًا من المسائل التي وصفها ابن هشام بالغريب، لها وجـه صـحيح في العربيـة، كمجيء:" أل " للاستفهام بمعنى:" هـل ".

٣- أن عطف الحرف على الحرف غير موجودٍ في كلام العرب.

٤- أثبت البحث جواز استعمال:" أو " بمعنى:" الواو " مع أمن اللبس؛ لورود الشواهد التي تعضد ذلك.

٥- جواز انتصاب الضمير على الحال.

٦- جواز زيادة:" الباء " فيما أصله المبتدأ.

٧- جواز جزم الفعل بعد:" لعل " عند سقوط:" الفاء ".

٨- صوَّب البحث مجيء:" الفاء " للترتيب ".

٩- جواز مجيء:" الفاء " بمعنى:" إلى ".

١٠- صوب البحث أنه لا مانع من مجيء:" قد " للنفي؛ لأنه مسموع عن العرب الفصحاء.

١١- جواز حذف الفعل المنصوب وبقاء ناصبه، قياسًا على جواز حذف الفعل المجـزوم وبقـاء جازمه؛ لوروده في فصيح الكلام.

١٢- أن ورود جواب:" لو " ماضيًا مثبتًا مقرونًا بـ:" قد " قليلٌ نادرٌ.

١٣- أثبت البحث جواز مجيء بدل الغلط في الشعر.

١٤- وجوب حذف متعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا.

وبعـــد، فهذا هو جهد المقل، والكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه ورسله، فما كان فيه مـــن توفيق فذلك من فضل الله، وما كان فيه من تقصير فمني ومن الشيطان.

وأخيراً أرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور

عادل عبده محمود حسانين

فِهْـرِسُ المَصَـادِرِ والمَـرَاجِـــع

١-الإحاطة في أخبار غَـرناطة، للسان الدين بن الخطيب، تحقيق/ محمد عبد الله عنـان، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ط/الأولى ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢-أخبار النحـويين البصريين، لأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق الدكتور/ محمد إبـراهيم البنـا، دار الاعتصام، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣-ارتشاف الضَّرب من لسان العَـرَب، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ رجـب عثمـان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٤-أساس البلاغة، للزمخشريّ، دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٥-الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ راجعه وقدم له الدكتور/ فايز تـرحيني، دار الكتـاب العربيّ، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٦-الأصـول في النحـو، لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسـالة، بيروت، ط/ الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٧-الأعلام، للزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ السادسة ١٩٨٤م.

٨-أمالي ابن الشجـريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مـصر، ط/ الأولى ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

٩-أمالي القالي، دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ، ١٩٢٦م.

١٠-أمالي المرتضى، تحقيق/ محمد أبو الفضل، مطبعة الحلبي، ط/ الأولى سنة ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

١١-الأمـالي النحـويّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ هـادي حـسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢-إنباه الـرواه على أنباه النحاه، للقفطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العـربي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م.

١٤-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، نشورات المكتبة العصرية، بيروت،(بغير تاريخ).

١٥-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي،

١٦-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ، للشوكانيّ، دار المعرفة، بيروت ١٣٤٨هـ.

١٧-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٩٦٤م.

١٨-البلغة في تراجِم أئمة النحو واللغة، للفيروزابادي، تحقيق/ محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٩-البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، ط/الخامسة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٠-تاج العروس، للزّبيديّ، المطبعة الخيرية، مصر، ط/ الأولى ١٠٣٦هـ.

٢١-تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط/الرابعة سنة ١٩٩٠م.

٢٢-تاريخ الآثار في التراجِم والأخبار، للجبرتي، دار الجيل، بيروت، (بغير تاريخ).

٢٣-تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان(الجزء الخامس)، ترجمة الدكتور/رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٣م.

٢٤-تاريخ بغداد، للخطيب البغداديّ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.(بغير تاريخ).

٢٥-التبصرة والتذكرة، للصيمريّ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٦-التبيان في إعراب القـــرآن، للعكبريّ، تحقيق/ على محمد البجاويّ، طبعة عيسى البابيّ الحلبيّ. (بغير تاريخ).

٢٧-التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان(الجزء الرابع)، تحقيـــق الـــدكتور/ حـــسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـــ، ٢٠٠٠م.

٢٨-التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة،(بغير تاريخ).

٢٩-التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور/عوض ابن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـــ، ١٩٩٦م.

٣٠-تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخـــرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط/الأولى ١٤٢٢هـــ، ٢٠٠١م.

٣١-تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق/محمد عوامـــة، دار الرشـــيد، ســـوريا، ط/الأولى ســـنة ١٤٠٦هـــ، ١٩٨٦م.

٣٢-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية.(بغير تاريخ).

٣٣-الجامع الصحيح المختصر، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق الدكتور/مصطفى ديب البغا، دار ابـــن كثير، اليمامة، بيروت، ط/الثالثة سنة ١٤٠٧هـــ، ١٩٨٧م.

٣٤-الجنَى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمـــد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـــ، ١٩٩٢م.

٣٥-حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.(بغير تاريخ).

٣٦-حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.(بغير تاريخ).

٣٧-حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.(بغير تاريخ).

٣٨-حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٩-الحجة في قراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/ الثانية ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٤٠-حروف المعاني، للزجاجيّ، تحقيق الدكتور/علي توفيق الحمد، مؤ سسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى سنة ١٩٨٤م.

٤١-حسن المحاضرة، للسيوطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط/ الأولى ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٤٢-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

٤٣-الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الثالثة ٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٤-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٤٥-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، (بغير تاريخ).

٤٦-ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، (بغير تاريخ).

٤٧-ديوان جرير، تحقيق/ كرم البستاني، دار صادر، بيروت،١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٤٨-ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

٤٩-ديوان ذي الرُّمَّة، المكتب الإسلاميّ، دمشق. ط/ الثانية، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٥٠-ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانيّ، تحقيق/صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.(بغير تاريخ).

٥١-ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح الدكتور/حسين نصار، الناشر/مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط/الأولى ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٥٢-رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.(بغير تاريخ).

٥٣-السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، ط/ الثالثة.(بغير تاريخ).

٥٤-سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥٥-السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، تحقيق الدكتور/ سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب، ٩٧٢م.

٥٦-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبليّ، دار الفكر للطباعة والنشر(بغير تاريخ).

٥٧-شرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٥٨-شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبيّ، (بغيرتاريخ).

٥٩-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٦٠-شرح ديوان المتنبي، للعكبريّ، تصحيح/ مصطفى السقا، وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

٦١-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق/ عبدالغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط/ الأولى، ١٩٨٤م

٦٢-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط/العشرون سنة ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.

٦٣-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن الدوري، الناشر/مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧م.

٦٤-شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت (بغيرتاريخ).

٦٥-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القري، السعودية. (بغير تاريخ).

٦٦-شرح الكافية في النحو، للرضيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.

٦٧-شرح مغني اللبيب، للدماميني المسمّى بـ:" شرح المزج "، (رسالة دكتوراه) إعداد/ عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، كلية اللغة العربية، أسيوط، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٦٨-شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة القدسيّ، القاهرة. (بغير تاريخ).

٦٩-ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق/ خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٧٠-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاويّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (بغير تاريخ).

٧١-العباب في شرح اللباب، لنقره كار، (رسالة دكتوراه)، إعداد/ سمير أحمد عبد الجواد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة سنة ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

٧٢-فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكريّ، تحقيق/ إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط/الأولى سنة ١٩٧١م.

٧٣-الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، دار نهضة مصر، القاهرة، (بغير تاريخ).

٧٤-كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق/عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط/الثانية سنة ١٤٠١ هـ،١٩٨١م.

٧٥-كتاب الجمل في النحو، للخليل، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/الأولى سنة ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

٧٦-كتاب الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى سنة ١٤١٠ هـ،١٩٩٠م.

٧٧-كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٧٨-كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٧٩-كتاب العين، للخليل، تحقيق الدكتور/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٨٠-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨١-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشريّ، تحقيق/عبد الرزاق المهدي الخوارزمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٢-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٨٣-لسان العرب، لابن منظور، تحقيق/ عبد الله على الكبير، وآخرين، دار المعارف، مصر.(بغير تاريخ).

٨٤-المباحث الكاملية في شرح الجزولية، للقاسم بن أحمد بن الموفقي الأندلسيّ، (رسالة دكتوراه) إعداد/ حمدي عبد الحميد المقدم، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

٨٥-مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط/ الخامسة.(بغير تاريخ).

٨٦-مجمع الأمثال، للميدانيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ،(بغير تاريخ)

٨٧-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان ط/ الأولى سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٨٨-المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٨٩-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبيّ، القاهرة، ١٩٣٤م.

٩٠-مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغويّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ(بغير تاريخ).

٩١-المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩٢-المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق/ مصطفى الحدريّ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (بغير تاريخ).

٩٣-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار المدني، جدّة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٩٤-المستقصي في أمثال العرب، للزمخشريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الثانية ١٣٧٩هـ، ١٩٧٧م.

٩٥-معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، القاهرة، ط/ الأولى ١٩٩٠م.

٩٦-معاني القرآن، للفرّاء (الجزء الأول)، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار.(بغير تاريخ).

٩٧-المعجم الوسيط، تأليف/ إبراهيم مصطفى، وآخرين، تحقيق/ مجمع اللغة العربية، طبعة دار الدعوة.

٩٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، (بغير تاريخ).

٩٩-مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده، تحقيق/ كامل كمال بكري، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.(بغير تاريخ).

١٠٠-المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعينيّ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م،

١٠١-المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر

١٠٢-المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

١٠٣-مقدمة ابن خلدون، تأليف/ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ط/الخامسة سنة ١٩٨٤م.

١٠٤-منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب، لابن الملا الحلبيّ، (رسالة ماجستير) إعداد/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، كلية اللغة العربية بالقاهرة.

١٠٥-المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمنيّ، المطبعة البهية.

١٠٦-منهج ابن هشام من كتابه المغني، للدكتور/ عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط/ الأولى ١٩٨٦م.

١٠٧-النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، القاهرة، (بغير تاريخ).

١٠٨-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٠٩-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقريّ التلمسانيّ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

١١٠-هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين، لإسماعيل باشا البغداديّ، طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١١١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١١٢-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهـــرس المـــوضـــوعـــات

الموضوع	رقم الصفحة
المُـــقَدِّمَـــةُ	
➢التمهيد: وفيه:	
مفهوم الغريب.	
➢الفصل الأول: وفيه مبحثـــان:	
المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن هشام.	
المبحث الثاني: كتاب مغني اللبيب.	
➢الفصل الثاني: دراسة مسائل الغريب في مغني اللبيب، وفيه مبحثان:	
المبحث الأول: دراسة غريب الحروف والمفردات.	
١- مَجِـــيءُ:(أَلْ) للاسْتِفْهَام	
٢- عطف الحرف على الحرف	
٣- مَجِـــيءُ:(أَوْ) بِمَعْنَى:(الوَاوِ)	
٤- مَجِـــيءُ:(إِذْ) فِي الابْتِـــدَاءِ	
٥- انْتِصَـــابُ الضَّمِيرِ عَلَى الحَـــالِ	
٦- زِيَادَةُ:(البَاءِ) فِيمَـــا أَصْـــلُهُ المُبْتَـــدَأ	
٧- مَجِيءُ:(بَلْهَ) مَجْرُورَةً بِـــ:(مِـــنْ)	
٨- خُـــرُوجُ:(التَّاءِ) الاسْمِيَّـــةِ عَـــنِ الخِطَـــابِ	
٩- جَـــزْمُ الفِعْـــلِ بَعْـــدَ:(لَعَـــلَّ) عِنْدَ سُقُـــوطِ:(الفَـــاءِ)	
١٠- (الفَاءِ) لا تفيد التَّـــرْتِيب	
١١- مَجِـــيءُ:(الفَـــاءِ) بِمَنْزِلَةِ:(إِلَي)	
١٢- مَجِـــيءُ:(قَـــدْ) للنَّفْـــي	
١٣- حَـــذْفُ مَعْمُـــولِ:(كَـــيْ) مَـــعَ بَقَاءِ النَّـــاصِـــبِ	

الموضوع	رقم الصفحة
١٤- اقْتِرَانُ جَوَابِ:(لَــوْ) المَــاضِي بــ :(قَــدْ)	
١٥- إِعْــرابُ:(لَهَــا) فِي قَــــوْلِ المُتَنَبِي	
المبحث الثاني: دراسة غريب الجمل.	
١٦- بَدَلُ الْغَلَطِ بَيْنَ الإِثْبَاتِ وَالإِنْكَارِ	
١٧- بَــدَلُ الجُمْلَــة مــن الجُمْلَة	
١٨- ظُهُورُ مُتَعلّقِ الظَّرفِ الوَاقِــعِ خَبَرًا	
١٩- عَــوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّــرٍ لَفظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَــةً	
٢٠- عَــوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّــرٍ لَفظًا ورُتْبَــةً	
٢١- حَــذْفُ المَقُــوْلِ وَبَقَــاءُ القَــوْلِ	
الخَاتِمَــة	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	